الأمم المتحدة

A/59/PV.14

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٤**
الثلاثاء، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ميشل كافاندو (بوركينا فاسو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

خطاب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية كيريباس.

اصطُحب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تونغ (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أنقل التحيات الحارة من حكومة وشعب جمهورية كيريباس اللذين بالنيابة عنهما أتشرف بمخاطبة الجمعية اليوم.

وقبل أن أبدأ، أود أن أتقدم بتهانئنا إلى السيد جان بينغ بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. ونحن كلنا ثقة بقيادته المقتدرة في توجيه أعمال الجمعية وتحقيق نتائج حاسمة. ونؤكد له دعمنا وتعاوننا الكاملين في أداء عمله. وأود أيضا أن أشكر سلف الرئيس على العمل الممتاز الذي اضطلع به في توجيه أعمال الجمعية خلال السنة الماضية. وأتوجه بالتهنئة أيضا إلى الأمين العام بقيادته الممتازة لمنظمتنا خلال هذه الأوقات العصيبة ونهوضه لمواجهة التحدي بطريقة تستحق الإشادة.

نجتمع مرة أخرى هذه السنة في واقع مليء بالتحديات الشاقة التي لا تزال تواجهنا بوصفنا دولا فرادى ومجتمعا عالميا. والصراعات الجارية في العراق ومناطق أخرى من العالم، وبلوى الإرهاب ووجود الترسانات النووية، وتسارع التدهور البيئي وتهديد الاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحر، والجوع والفقر، ووباء نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية، وتهميش أقل البلدان نموا في إطار الاقتصاد العالمي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-52431 (A)
0452431

والتخلف الإنمائي، كلها لا تزال تشكل تحديات رئيسية يتعين على منظمتنا مواجهتها.

وتلك التحديات تلقي بظل قاتم على الالتزامات التي قطعها زعماء العالم في مؤتمر قمة الألفية المعقود هنا في نيويورك قبل أربع سنوات، حيث تعهدوا بالعمل الجماعي لصون السلم والأمن، والقضاء على الفقر والنهوض بالتنمية لمصلحة جميع البشر في الألفية الجديدة.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال يهدد الأمن الدولي. ويجب أن نكون متحدين في نهجنا وأن نعالج تلك التحديات بصورة فعالة من خلال تعزيز المعاهدات والاتفاقات المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار، وبزيادة توثيق التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتدعم كيريباس كل جهود عدم الانتشار، وهي في ذلك الصدد طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، من بين معاهدات واتفاقيات أخرى.

ونحن نثني على عمل المجتمع الدولي والجهود المضطلع بها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية وندعم ذلك العمل وتلك الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في الإرهاب، والاعتراف بضرورة تضامن المجتمع الدولي في مواجهة ذلك التهديد العالمي المتزايد.

إن كيريباس ملتزمة بالكفاح العالمي ضد الإرهاب. فالإرهاب لا يعرف حدودا ولا يمكننا أن ندّعي الحصانة منه. بل إننا كدولة جزرية صغيرة، لدينا قدرة ضئيلة للغاية على وضع أي تدابير مضادة فعالة ولذلك فإننا ضعفاء بشكل خاص أمام الإرهاب.

إننا نقر بأهمية الامتثال لقرارات الأمم المتحدة والترتيبات الأمنية الدولية التي اعتمدت في مكافحة الإرهاب. وبينما لا نستطيع التراخي والرضا عن النفس في جهودنا المبذولة في ذلك الصدد، يجب الاعتراف بأن متطلبات الامتثال لتلك القرارات والترتيبات تشكل تحديات هائلة لبلدان مثل كيريباس. إذ أن مواردنا وقدرتنا التقنية المحدودة قد خصصت لتوفير الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لسكاننا الذين تنمو أعدادهم بسرعة، مما يضع قيودا شديدة على قدرتنا على إحراز تقدم في الامتثال. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أننا، بمساعدة تقنية من شركائنا في التنمية، أحرزنا تقدما في سنّ تشريع هام يتعلق بالإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية. ونتوقع إحراز مزيد من التقدم بشأن الامتثال لمتطلبات مكافحة الإرهاب عما قريب.

والتقدم المحرز حتى الآن يدور بصفة أساسية حول سنّ التشريع. ونقر بأن هذه مجرد بداية للعملية. وسيشكل تطبيق وإنفاذ التشريع الصادر تحديا هائلا. وفي هذا الصدد، سنظل نعوّل على المساعدة والدعم المقدمين من المجتمع الدولي.

ونلاحظ مع بالغ الأسف والقلق فقدان الأرواح وتدمير الممتلكات اللذين تسببت فيهما السلسلة الأخيرة من الأعاصير المدارية مُلحقة أضرارا ببلدان منطقة البحر الكاريبي وساحل الولايات المتحدة على المحيط الأطلسي. ونعرب عن مؤاساتنا العميقة للمتضررين من تلك الكوارث الطبيعية.

إن الأثر السيئ لتغير المناخ وارتفاع مستوى البحر يمثل بالفعل قضية أمنية بالغة الأهمية للمجتمع العالمي في هذه الألفية الجديدة، ولا سيما للدول الجزرية المنخفضة مثل كيريباس. وينبغي لتلك القضية أن تكون في موضع الصدارة مع قضايا الأمن الدولي الأخرى. ونحن نحث المجتمع الدولي على الاتفاق بشأن استجابة عالمية موحدة بغية حماية البيئة بوجه أفضل، على نفس النحو الذي يُحث به المجتمع الدولي

على الرد على الإرهاب والمهددات الأخرى للأمن العالمي. وعدم مقدرتنا كمجتمع عالمي على الاتفاق على موقف موحد بشأن تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر مخيب جدا للآمال في الحقيقة، ونعرب عن استيائنا للفكرة القائلة بأن النمو الاقتصادي يجب أن تكون له الأولوية على المسائل البيئية بأي ثمن. إذ أن مجرد وجودنا كدولة – بل وجود كل الدول المشابهة لكيريباس – يتعرض للخطر إذا ما استمر هذا التفكير سائدا.

وأود في هذه المرحلة أن أعرب عن امتناننا للعديد من البلدان التي صدقت على بروتوكول كيوتو وأن أناشد تلك التي لم تصدق بعد أن تفعل ذلك بصورة عاجلة. وقد أظهرنا تضامنا رائعا في مكافحة الإرهاب العالمي. فهلاّ نستطيع إظهار نفس التضامن في مكافحة تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر؟

كان التعاون الإقليمي فعالا للغاية في التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها البلدان في المنطقة. إذ مكَّن التعاون الإقليمي العديد من بلدان منطقة المحيط الهادئ من الوفاء ببعض متطلبات مكافحة الإرهاب. ومكَّننا التعاون الإقليمي أيضا من التصدي الفعال للمسائل الناشئة التي تواجه منطقتنا؛ والنجاح البارز لبعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان برهان واضح على ذلك.

ونحن في منطقة المحيط الهادئ واثقون من قدرتنا على شق طريقنا نحو المستقبل. وقد اتفقنا على الشروع في وضع خطة عمل تعزز العمل الجماعي في مجالات الأمن والحكم الصالح والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ونتوقع أن تسفر خطة المحيط الهادئ عن تحقيق فوائد ملموسة لشعوبنا ومجتمعاتنا.

إننا نقر بضرورة تعزيز التعاون وإقامة علاقات وشراكات أوثق بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الأخرى، بما في ذلك منتدى جزر المحيط الهادئ، ونرحب بذلك. وهذه العلاقات والشراكات لا يمكن إلا أن تسفر عن المزيد من الفعالية والتنسيق والتناغم في تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء.

إن إحراز تقدم فيما يتعلق بالمطامح الإنمائية لشعوبنا أولوية عالية – إن لم تكن أعلى أولوية – للكثيرين منا، نحن الموجودين هنا اليوم. وهدف سياستنا الوطنية تحقيق التوزيع العادل لمنافع التنمية على جميع مواطنينا، على أساس مبادئ الحكم الصالح. ونحن ملتزمون بإعلان الألفية وسائرون في طريق جهودنا الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد دمجنا تلك الأهداف وأدرجناها في الأنشطة العامة لاستراتيجيتنا الإنمائية الوطنية. ونحن ملتزمون بالسعي إلى تحقيق تلك الأهداف باعتبارها أساس التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا لجميع شركائنا في التنمية، الذين أسهموا على مر السنين إسهاما مفيدا في تحقيق مطامحنا الإنمائية.

وفي حين أننا ممتنون لشركائنا في التنمية على المساعدة التي قدموها إلينا، فإن لدينا نحن أنفسنا مجالا لتحقيق المزيد لشعوبنا – ولأن نفعل ذلك بدون المساعدة الإنمائية. وكيريباس لها منطقة اقتصادية خالصة ضخمة فيها موارد وافرة لمصائد الأسماك. وتلك الموارد تمارس الصيد فيها حاليا سفن تابعة لبلدان بعيدة بموجب ترتيبات للترخيص. ولكن العائد من ترتيبات الترخيص هذه لا يذكر، إذ لا يساوي سوى ٥ في المائة من قيمة الصيد لدى إخراجه من البحر.

وبطبيعة الحال، نود أن نرى مزيدا من العائدات من ذلك المورد. وقدرتنا على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة تتوقف عليه. وبالتالي، نحث دول العَلَم التي تعود عليها

مصالح الصيد تلك على تشجيع صناعاتها لاستكشاف المنافع المشتركة التي تكتسب من التعاون مع مالكي الموارد في إنشاء مرافق ساحلية تضيف قيمة إلى السلعة. ونعتقد أن هذا النموذج سيؤدي أيضا إلى تخفيف الضغط على أرصدة الأسماك وضمان حفظ الموارد للمنفعة الدائمة للبشرية.

إن دخول اتفاقية غرب ووسط المحيط الهادئ المتعلقة بسمك التونة حيز النفاذ في حزيران/يونيه من هذه السنة يمثل تطورا هاما في إدارة مصائد سمك التونة في غرب ووسط المحيط الهادئ.

وفي مرحلة العولمة السريعة هذه، والتقدم في تكنولوجيا المعلومات وتحرير التجارة، من المؤسف أنه بينما يجني البعض المنافع الكاملة لذلك التقدم وتلك التطورات، لا يزال الكثيرون جدا على الهوامش. والواقع أن نسبة كبيرة من سكان العالم، الذين يعيش معظمهم في البلدان النامية، ما زالوا يعيشون في فقر ويجري تهميشهم في الترتيبات التجارية وفرص الوصول إلى الأسواق. وما بشَّرت به العولمة والتجارة المفتوحة باعتبارهما قوة إيجابية للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي لا يزال عسير المنال للكثيرين. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان أن يتمتع الكثيرون أيضا بمنافع العولمة.

وتؤيد كيريباس نتائج تقرير اللجنة المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة. ونحث على أخذ نتائج التقرير في الاعتبار وإدراجها في أعمال الجمعية، ولا سيما لاستعراض عام ٢٠٠٥ الرفيع المستوى لنتائج مؤتمر قمة الألفية.

ونرحب بدعم الأمم المتحدة لعقد الاجتماع الدولي لاستعراض فترة العشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في موريشيوس في السنة المقبلة. ونحن، شأننا شأن بقية الدول الجزرية الصغيرة النامية، نولي أهمية كبيرة لذلك الاستعراض. وبفضل الدعم والالتزام المتواصلين من شركائنا في التنمية فيما يخص العملية، يمكننا أن نطمئن على النتائج الهامة التي ستقطع شوطا طويلا في إحداث تغيير حقيقي في نوعية حياة شعوبنا.

ونحن نشاطر المجتمع الدولي مشاعر القلق بشأن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) وآثاره المدمرة باعتباره أزمة صحية ومصدر قلق فيما يتعلق بالتنمية. ونرحب بالتطورات الأخيرة في مجال البحث عن عقاقير ذات تكلفة في مستطاع ضحايا الإيدز في البلدان النامية. ونحث على زيادة التعاون بشأن البحوث المتعلقة بالإيدز وتعبئة الموارد للأنشطة الوقائية ولتوفير عناية طبية أفضل للمرضى المتضررين.

إننا نؤمن بالأهمية الدائمة لدور الأمم المتحدة وقدرتها على مواجهة تحديات عالمنا المعاصر. وفي هذا الصدد، ترحب كيريباس بالجهود الرامية إلى إصلاح هذه المنظمة وتدعم تلك الجهود لتمكينها من مواجهة التحديات على نحو أفضل في هذا العصر.

ونظرا للدور الحاسم الذي يضطلع به مجلس الأمن في تعزيز السلام والأمن الدوليين والأهمية التي نوليها لهذه المسألة، نرى ضرورة إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك زيادة عضويته بفئتيها الدائمة وغير الدائمة. إن زيادة العضوية مطلوبة للتعبير بشكل أفضل عن حقائق عالمنا المعاصر. ونلاحظ أن بعض البلدان، ومنها اليابان، ظلت تخصص باستمرار موارد كبيرة لصون السلم والأمن العالميين، ونرى أنه ينبغي منحها عضوية دائمة في مجلس الأمن.

ونحن نولي أهمية كبيرة لعضويتنا في هذه المنظمة النبيلة، ونؤكد من جديد التزامنا بدعم القيم والمبادئ السامية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. فالميثاق يرفع عاليا آمالنا في تحقيق العدل والمساواة وحماية وتعزيز الحقوق الأساسية للإنسان لجميع الشعوب. وفي ذلك الإطار، نعتقد أن المبادئ

الإقصائية المطبقة على تايوان في طلبها لعضوية الأمم المتحدة تناقض صميم قيم وأهداف مبادئ الميثاق التي نعمل جميعنا جاهدين للتمسك بها. وفي عصر التوتر والصراعات هذا ينبغي أن ننبذ الممارسات الإقصائية الحالية وأن نهيئ بيئة أكثر سعة تجد فيها الترحيب كل البلدان الراغبة في الإسهام في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار بوصفها شركاء متساوين. وقد قدمت تايوان وما زالت تقدم إسهامات كبيرة في تنمية العديد من البلدان النامية، وهي لديها القدرة على الإسهام بشكل بناء في العمل الجيد الذي تقوم به الأمم المتحدة. وبالتالي فإن من المؤسف أن ترفض باستمرار رغبة سكان تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة في أن يصبحوا مرة أخرى جزءا من المجتمع العالمي.

إن التحديات التي تواجهنا في هذه الفترة من الزمن تحديات صعبة فعلا، ولكن ليس مستحيلا تجاوزها. ونحن بتجديد التزاماتنا، وبالعزيمة المشتركة على العمل في تعاون وثيق ودعم بعضنا لبعض، يمكننا أن ننجح في إقامة عالم أكثر أمنا وازدهارا وعدالة للجميع في هذه الألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كيريباس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فابيو بيراردي، وزير خارجية جمهورية سان مارينو.

السيد بيراردي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود في البداية أن أعرب عن عظيم وعميق ارتياحي لما جرى مؤخرا من إطلاق سراح أربعة رهائن مخطوفين في العراق، من بينهم امرأة شابة والدتها مواطنة من سان مارينو وتعمل تلك الشابة في الأنشطة الإنسانية الخاصة بالمدنيين العراقيين. وبالنيابة عن حكومة سان مارينو أود أن أشكر من أعماق قلبي حكومة إيطاليا، التي اضطلعت بدور نشط في إطلاق السراح، وكذلك جميع الذين جعلوا ذلك الإطلاق ممكنا.

وأود باسم حكومة سان مارينو أن أهنئ السيد جان بينغ، وزير خارجية غابون، بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق جوليان هنت، على ما أظهره من التزام وتصميم كاملين في عمله.

ما برحت أنشطة الأمم المتحدة حتى الآن بالغة الأهمية في الحد من الصراعات بين الدول. ولكن، على الرغم من انخفاض عدد الصراعات الدولية، فإن البشرية ما زالت تواجه تهديدات لا يمكن التعامل معها إلا بالعمل المتعدد الأطراف. ولكي تواصل الأمم المتحدة خدمة المجتمع الدولي ينبغي أن توفر لها أدوات أكثر فعالية لتعزيز التوسط والتسوية السلمية للمنازعات، والرقابة الوقائية، والتحقق، وتخطيط واستخدام الجزاءات، لمنع نشوب الحرب وتشجيع نزع السلاح والحد من الأسلحة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تحصل الأمم المتحدة على الدعم الكافي حتى تتمكن من تلبية الطلبات المتزايدة لعمليات حفظ السلام في مختلف مناطق العالم بشكل أفضل. وفي ذلك السياق، نعرب عن تقديرنا للنتائج المحرزة حتى الآن ولكن العملية تقتضي إرادة أقوى من جانب الحكومات للامتثال للقواعد الدولية وإقامة نظام تعاون ملموس وفعال.

ووفقا للمعايير الدولية ذات الصلة، أصدرت سان مارينو مؤخرا قانونا خاصا لمكافحة الإرهاب والجرائم المرتبطة به. وهي تتعاون بنشاط مع لجنتي الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المنشأتين عملا بقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ومنذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية على الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح المجتمع الدولي مدركا لخطورة تهديد الإرهاب. والأحداث الدرامية المتكررة على نطاق العالم، والهجمات العنيفة المرتكبة في العراق — ليس على الجنود فحسب، ولكن أيضا على المدنيين، ووسائط الإعلام ومؤخرا حتى على متطوعي بعثات المنظمات الإنسانية غير الحكومية — تجبر بلداننا على إدراك النطاق الكامل لهذه الظاهرة وانتشارها، وضرورة العمل على رد مشترك وفعال على أساس التزام مشترك أقوى.

إن العمل الإرهابي المروع الذي نفذ في أوسيتيا ضد مئات من الأبرياء والعديد من الأطفال يدل على أن استراتيجية الخوف والكراهية والدمار الواسعة الانتشار مرفوضة إنسانيا وأخلاقيا.

وتدين سان مارينو مرة أخرى أي شكل من أشكال الإرهاب، الذي يمثل أخطر تهديد وعائق للسلام، لا يمكن أن يكون له أي تفسير أو تبرير. ونحن نشجع السعي إلى إيجاد حلول بناءة تشجع الحوار والتفاهم المشترك بين الشعوب ذات الثقافات والأديان المختلفة بغية نشر ثقافة مشتركة بصورة متزايدة تقوم على أساس السلام والتعاون وتساعد على نبذ العنف والقمع.

وتغتنم حكومة سان مارينو هذه الفرصة للإعراب عن شكرها الخاص للمستشار الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، الذي أسهم في إنشاء حكومة عراقية مؤقتة، وتجدد دعمها لرئيس الوزراء علاوي فيما يتعلق بالانتخابات الديمقراطية المقبلة المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وستكون الانتخابات قطعا معلما رئيسيا للشعب العراقي في ممارسة سيادته.

ونثق بأن المجتمع الدولي سيساعد على تحقيق المصالحة الوطنية في العراق، على أساس قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه، فيما يتعلق بالاستقلال والأمن والشرعية. وبالرغم من الهجوم المأساوي الذي وقع على مقر الأمم المتحدة في العام الماضي، فإنها لا تزال تضطلع بدور رئيسي في العراق، ولا سيما في الوقت الذي أصبحت فيه الحالة معقدة وحساسة للغاية، وخاصة من الناحية الإنسانية والسياسية.

وأحد مصادر القلق وخيبة الأمل الرئيسية الأخرى لسان مارينو استمرار أزمة الشرق الأوسط، التي ظلت بلا حل بالرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لتشجيع الحوار والوساطة التي لا غنى عنها.

ومن أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق التعايش المشروع والسلمي والآمن بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، لا تزال العملية السياسية المحددة في خارطة الطريق والمدعومة من المجتمع الدولي تبدو الحل الوحيد القابل للبقاء. ولذلك فإني، باسم حكومة سان مارينو، أكرر التأكيد، كما أعربت مؤخرا لوزيري خارجية إسرائيل وفلسطين على حد سواء، على أملنا المخلص في أن تُستأنف هذه العملية قريبا.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإن موقف جمهورية سان مارينو معروف. إننا نؤيد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، بأمثل الطرق، وتقييد حق النقض تدريجيا، بغية إلغائه في نهاية المطاف. والواقع أن زيادة عدد الأعضاء الدائمين وتوسيع حق النقض سيستتبعان، في رأينا، مزيدا من الإجحاف بإدامة الامتيازات وترسيخ التفرقة فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وسيحدان من سلطة الجمعية

العامة لانتخاب أكثر الأعضاء تأهيلا وفق فترات تاريخية مختلفة.

وتؤيد حكومة سان مارينو تأييد تاما قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨، المتخذ في تموز/يوليه ٢٠٠٤، فيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية نفسها. وبالمثل، نشعر بالارتياح إزاء القرار ٣١٤/٥٨، المتخذ في نفس اليوم، الذي يمنح الكرسي الرسولي امتيازات أوسع وأكثر وضوحا بوصفه مراقبا.

إن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بالإضافة إلى المراعاة التامة للحرية والمساواة والديمقراطية، ظلت دائما عناصر أساسية في تاريخ سان مارينو، وتمثل أساس وجودها الممتد خلال ١ ٧٠٠ سنة. ولا تزال هذه المسائل تنظم علاقات سان مارينو مع الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية. وبهذه الروح أعرب عن أطيب أمنياتنا مرة أخرى للسيدة لويز آربور، التي عينت مؤخرا مفوضا ساميا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وتؤمن سان مارينو إيمان راسخا بدور المحكمة الجنائية الدولية، وقد أيدت مؤخرا مشروع الاتفاق الخاص بالعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة وإنشاء مكتب اتصال للمحكمة في نيويورك.

ولا يزال بلدي ملتزما بالحملة الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام على نطاق العالم، وقد صدّق مؤخرا على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسة والمعني بإلغاء عقوبة الإعدام.

وتوقيع وتصديق سان مارينو مؤخرا على اتفاقية الأمم المتحدة لإنهاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة أعقبه إصدار قانون يمنح المساواة الكاملة بين الجنسين في نقل جنسية سان مارينو إلى الأطفال. وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة بعد ذلك لأول مرة في التاريخ وزارة للمساواة في الفرص.

وبما أن عام ٢٠٠٤ هو العام الدولي للأسرة، نأمل أن يحذو حذو سان مارينو أكبر عدد ممكن من البلدان في التوقيع على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل، المتعلقين بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة؛ وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدامهم في الصور العارية. وعلاوة على ذلك، صدقت سان مارينو مؤخرا على اتفاقية لاهاي لعام ١٩٩٣ المتعلقة بالتبني فيما بين البلدان، وبدأت بذلك مناقشة داخلية واسعة بشأن الحضانة المشتركة في حالة انفصال الأبوين.

ويولي بلدي اهتماما مماثلا لأكثر الأعضاء حرمانا في أسرنا ومجتمعنا ولمسألة زيادة الشيخوخة بين السكان، الملاحظة خصوصا في البلدان المتقدمة النمو. وإزاء هذه الخلفية ظلت حكومتنا تعمل على تعزيز هياكل الدعم الأساسية القائمة وتقديم المساعدة إلى الأسر.

ونأمل أن نتوصل قريبا إلى اتفاق بشأن النص النهائي لاتفاقية دولية بشأن تعزيز وحماية حقوق المعاقين وكرامتهم.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وتود سان مارينو أيضا أن تشدد على أهمية الأهداف المحددة في توافق آراء مونتيري، وخاصة فيما يتعلق بأن ١٤ مليون شخص، من بينهم ٦ ملايين من الأطفال، ما زالوا يموتون جوعا. وهناك بليون شخص لا يحصلون على المياه النقية، وثلاثة بلايين إنسان لا يحصلون على العناية الطبية الكافية.

غير أن القضاء على الفقر لا يمكن أن ينفذ من دون احترام النظام البيئي. وفي ذلك الصدد، من الصكوك القيمة لتنمية وحماية البيئة، في رأينا، اتفاقية مكافحة التصحر، التي وقّعت عليها سان مارينو مؤخرا، وهي تنوي المشاركة بفعالية في العقد الدولي للعمل، المسمى ”الماء من أجل الحياة“، ٢٠٠٥-٢٠١٥.

ووفقا لأهداف توفير الصحة للجميع، صدقت سان مارينو مؤخرا على الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ وتكرر تأكيد دعمها لتنفيذ إعلان الالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مع الوعي بأن انتشار الأمراض الوبائية الجديدة يقتضي تعاونا دوليا أقوى.

إننا إذ نجتمع في هذه المناسبة الهامة، سنة بعد سنة، ونتبادل الآراء، بوصفنا ممثلي حكوماتنا، نعرب عن قلق وإحباط عميقين بشكل متزايد إزاء التهديدات العديدة التي تؤثر تأثيرا بالغا على الجنس البشري وربما تعرض مستقبلنا المشترك للخطر.

بيد أن المُثل والمبادئ التي أكدنا عليها من جديد في إعلان الألفية لا تزال أعلى المعايير القياسية لتوجيه جهودنا، في دولنا وفي أعمال الأمم المتحدة على حد سواء. وينبغي لنا غرس الأمل وتحقيق مطامحنا العالمية إلى السلم والتعاون والتنمية.

ولذلك، أود أن أعرب عن أطيب وأحر أمنياتي لكم، سيدي الرئيس، وللأمين العام، ولجميع مسؤولي الأمم المتحدة وجميع بلداننا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسمو الأميرة حاجة ماسنا، المبعوثة الخاصة لبروني دار السلام.

الأميرة حاجة ماسنا (بروني دار السلام) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أتقدم بأحر التهانئ إليكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. ويود وفدي أن يؤكد لكم كامل تأييده وتعاونه أثناء مدة ولايتكم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفكم، السيد جوليان هنت، لقيادته وعمله بلا كلل خلال العام المنصرم.

وأتوجه بالتقدير أيضا إلى السيد كوفي عنان وموظفيه لمواصلة عملهم الدؤوب والتزامهم. إن تفاني الأمين العام شخصيا وقيادته لأعمال الأمم المتحدة، لا سيما جهوده من أجل السلم والاستقرار العالميين، مصدر إلهام لنا جميعا. وتلك الجهود تزداد ضرورتها في ضوء ما وصفه الكثيرون منا بأنه تطورات عالمية مقلقة.

وباسم حكومة بروني دار السلام، أود أن أعرب عن مؤاساتنا وتعازينا لحكومة وشعوب الولايات المتحدة وبلدان منطقة البحر الكاريبي بمناسبة الدمار الذي أحدثته الأعاصير مؤخرا.

لقد حققت الأمم المتحدة الكثير منذ إنشائها قبل ٥٩ عاما، ولا سيما في ضمان السلم والأمن الدوليين وتهيئة عالم مستقر ومزدهر. فمنذ أن استهلت الأمم المتحدة أعمالها لم تندلع أي حرب عالمية، وقد كان لها تأثير ايجابي في العديد من الميادين، مثل حفظ السلام، واستئصال شتى الأمراض، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن ننوه عاليا بتلك الجهود ونقدر التضحيات التي تطلبتها.

بيد أن المنجزات التي حققتها الأمم المتحدة أضعفتها التطورات الدولية المتزايدة التعقيد. فقد صرح الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/59/1)، بأن الأمم المتحدة مرت بعام حافل بالتحديات غير العادية. وهو العام الذي أدت فيه حرب العراق إلى التركيز على مناقشة الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، فإن منظمتنا لا تزال منشغلة بالعديد من المسائل المعلقة. من بينها الصراع الفلسطيني الذي ما زال مبعث قلق كبير. كما أن الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ما زالت تشكل أخطارا جسيمة. وفي الوقت ذاته، فإن الفقر، وتردي البيئة وانتشار الأمراض أدى إلى المزيد من البؤس والمعاناة للملايين. تلك المسائل تتطلب استجابتنا

الفعالة التي تحدد في نهاية المطاف أهمية منظمتنا. لذلك نحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى أمم متحدة قوية وفعالة وقادرة على النهوض بالسلم والتنمية العالميين. ويجب أيضا أن تتيح الأمل والشعور بالهدف للشعوب التي تتطلع إليها بصورة متزايدة لتحسين نمط حياتها.

بيد أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بكل ذلك وحدها. ومن أجل أن تتمكن من النهوض بمسؤولياتها على نحو فعال على البلدان الأعضاء أن تعمل معا، وأن تساهم بالموارد وأن تفي بالتزاماتها. وإذ نعمل جماعيا لمواجهة التحديات المعاصرة المعقدة، يجب أن نواصل التمسك بالمبادئ المكرسة في الميثاق. وجميع الاتفاقيات والمعاهدات المختلفة، من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى حفظ البيئة هي مظاهر لكيفية سعينا والأمم المتحدة إلى حماية شعوبنا وضمان تحقيق كل إمكانياتها في العيش الكريم. وفي ذلك الصدد، أود أن أهنئ الأمين العام على البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة، حيث أكد أهمية تلك المسائل. إنه من خلال تأكيدنا لمبادئ الميثاق يمكننا أن نرفع على نحو فعال شأن المثل الإنسانية، وأن نعزز الأمن والاستقرار وأن ننهض بالتنمية المستدامة.

لا شك في أن الأمم المتحدة هي أكثر الهيئات طابعا عالميا لتوفير استجابة متعددة الأطراف. ونحن بحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة بصورة ملحة لتصبح مجهزة بصورة أفضل. وفي ذلك الصدد، تؤيد بروني دار السلام تأييدا كاملا جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها. وبوجه خاص، نرحب بأعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات العالمية والتغيير الذي أنشأه الأمين العام لمعالجة ذلك.

كما نعتقد أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يكون شاملا بحيث يتضمن توسيع مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلا، وإعادة تنشيط دور الجمعية العامة وتحسين التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة. إن اهتمام عدد من البلدان بأن تشغل مقاعد دائمة في مجلس الأمن دلالة واضحة على الرغبة في التغيير.

وفي العام المقبل، ستنظر الجمعية في تقرير الفريق الرفيع المستوى وتوصيات الأمين العام. وإنني أدرك مدى صعوبة الاهتداء إلى حل يكون مقبولا لدى الجميع، لكن يتوجب على الدول الأعضاء أن تحدث تغييرا بتنفيذ الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها. وبالتالي فإن الاستعداد لإيجاد مجموعة متوازنة من الاقتراحات سيكون ضروريا. ونحن نتطلع إلى التقرير الذي نأمل أن يتقدم بالاقتراحات الشجاعة والواقعية اللازمة لإنهاء المناقشة بشأن هذه المسألة التي استغرقت عقدا بأكمله.

سيكون العام المقبل حاسما بالنسبة لنا جميعا عندما نستعرض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولضمان تنفيذ الالتزامات المبينة في إعلان الألفية في الموعد المقرر، علينا أن نعمل دون إبطاء. وفيما يتعلق ببروني دار السلام فإننا نقوم بدورنا في تحقيق تلك الأهداف.

وإذ نبدأ بالنظر في جدول الأعمال لهذه الدورة، يجب أن نركز على المسائل التي تمس العديد من الأرواح البريئة في فلسطين. والتطورات الأخيرة، مثل بناء الجدار غير المشروع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يجب وقفها ونقضها. إن الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية والقرار اللاحق للجمعية العامة (ES-10/15) يعكسان الدعم الكبير الذي يقدمه المجتمع الدولي لوضع حد للظلم في الأراضي المحتلة.

يجب على الأطراف المعنية أن تبذل قصارى جهدها لمنع تردي الوضع. ويجب أن تبذل جهودا جدية للوفاء بالتزاماتها كما وردت في خارطة الطريق. ومن الأهمية بمكان

إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لهذا الصراع الطويل.

إن الحالة في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، مثل العراق، قد أثارت قلقا بالغا. ونحن نقر بالدور المحوري للأمم المتحدة وكذلك جهود البلدان والأطراف الأخرى في معالجة الأبعاد السياسية والإنسانية للمشاكل.

وفي منطقتنا، نحن ندرك أن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية تؤثر تأثيرا كبيرا على السلم والاستقرار والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونقدر دور الصين، وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وروسيا، والولايات المتحدة، واليابان في سعيها إلى إيجاد حل عن طريق الحوار في المحادثات السداسية. ومن المهم أن تواصل جميع الأطراف المعنية جهودها الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للمسألة.

إننا نشعر بحزن عميق للمشاهد المروعة لما أنزلته الأعمال الإرهابية بالأبرياء من أذى وأضرار. وتود بروني دار السلام أن تعرب عن مؤاساتها العميقة لحكومات وشعوب بلدان آسيا، والشرق الأوسط، وأوروبا التي تعرضت لهجمات إرهابية في العام الماضي. ونحن ندين بشدة تلك الأعمال الفظيعة.

إن الإرهاب يؤثر علينا جميعا – نساء ورجالا، وراشدين وأطفالا، وبلدانا نامية وبلدانا متقدمة النمو. وهو لا يعرف حدودا وليس له هوية إثنية أو عرقية أو دينية. وبالرغم من تضافر الجهود، فإن الحوادث المدمرة هذا العام قد أبرزت الأخطار والتحديات التي يمثلها الإرهاب. وقد تزايدت هذه الأعمال تعقيدا وكفاحنا ضدها بعيد من بلوغ نهايته. ولذلك من المهم مواجهة هذه المشكلة بشكل شامل. وبعملنا هذا، علينا أن نحدد المصادر الحقيقية لهذه المشكلة وأسبابها الجذرية. هذا ما يتعين علينا أخذه في الاعتبار إذا كان لنا أن نتوصل إلى حل طويل الأجل. وفي الوقت ذاته، يجب ألا نسمح للإرهابيين بأن يفرقوا بيننا وبأن يقوضوا عزمنا على مكافحة هذه الآفة جماعيا.

إن التحديات التي نواجهها تقتضي منا المضي قدما لنضمن استمرار الأمم المتحدة في القيام بدورها المحوري. وأنا واثق، سيدي الرئيس، بأن الجمعية العامة تحت قيادتكم القديرة ستحقق النجاح وستتخذ القرارات الضرورية لتلبية آمال وتوقعات الشعوب التي تمثلها. إن مهامنا جسيمة، وكذلك قدراتنا عندما نعمل جميعا بعضنا مع بعض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد براكاش شاران ماهات، وزير الدولة للشؤون الخارجية في مملكة نيبال.

السيد ماهات (مملكة نيبال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم بجدارة لترؤس الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وأؤكد لكم كامل تعاون وفدي معكم في أدائكم لواجباتكم الهامة. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم السيد جوليان هنت، وزير خارجية سانت لوسيا، على قيادته الباهرة للدورة الماضية لهذه الجمعية. وأتوجه بكامل التقدير إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على قيادته القيمة والحكيمة للأمم المتحدة.

كما أود أيضا أن أعرب باسم حكومة صاحب الجلالة وشعب نيبال، عن خالص تعازينا للحكومات والبلدان والشعوب التي عانت من آثار الأعاصير والهجمات الإرهابية في الأسابيع والأشهر الأخيرة .

إننا نعيش في فترة من أكثر الفترات اضطرابا منذ الحرب العالمية الثانية. إن انتهاء الحرب الباردة أطلق العنان لقوى الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي والثورة العلمية، والتكنولوجيا حولت العالم إلى قرية عالمية بتقليص المسافات

وزيادة التواصل. وقد صاحب ذلك العديد من النتائج السلبية. فتكاثرت الصراعات الداخلية. وشرد العديد من السكان. وازداد الإرهاب الدولي. كما وسعت العولمة الهوة بين الأغنياء والفقراء. واستمر الفقر، والجهل، والمرض، والظلم، بل إن الأوضاع ازدادت سوءا بالنسبة لغالبية البشر. وانتشرت الجرائم العابرة للحدود الوطنية وليس هناك بلد بمنأى عن آثار هذه المشاكل الضخمة التي تواجه الإنسانية اليوم. والتصدي لهذه المشاكل هو تحد يتطلب إجراء جماعي من المجتمع الدولي بروح تعددية الأطراف. وتملك الأمم المتحدة الشرعية والولاية للنهوض بحلول متعددة الأطراف لمشاكل عصرنا المشتركة.

وبالفعل، تجسد الأمم المتحدة جميع الأحلام المشتركة للإنسانية جمعاء وآمالها في تحقيق السلم والأمن والتنمية. ولنيبال إيمان راسخ بالمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ونحن ندرك الدور المركزي للأمم المتحدة في تحقيق تلك الأحلام المشتركة.

إن الوضع الدولي الناشئ مفعم بطائفة من التحديات. فالصراعات الداخلية قد نكبت بلدانا من العراق إلى بوروندي ومن هايتي إلى السودان. كما أن الإرهاب أصبح آفة عالمية، يلقي ظلالا قاتمة على حياة الملايين من البشر حول العالم. وتشكل الأسلحة الفتاكة خطرا مستمرا على سلامة البشر وعلى وجود الحضارة الإنسانية بحد ذاته.

وطبقا لجميع التقارير، فإن الحالة في العراق متفجرة جدا وبالغة الخطورة. إن شعب نيبال لم يستطع بعد أن يتغلب على مشاعر الاشمئزاز لقتل ١٢ رهينة من النيباليين الأبرياء بصورة وحشية في ٣١ آب/أغسطس في ذلك البلد. ونحن ندين بشدة هذه الجريمة الدنيئة التي ارتكبها الإرهابيون. ويحدونا أمل وطيد في أن يتمكن الشعب العراقي من تحسين بيئته الأمنية، وإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، والعيش في عراق حر وآمن وديمقراطي ومزدهر.

إن الشرق الأوسط يعيش في دوامة العنف. وللخروج من هذه الدوامة، يتعين على كل من إسرائيل وفلسطين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل على إجراء حوار مثمر لبناء الثقة المتبادلة اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق التي أقرتها المجموعة الرباعية، والتي تتيح حلا قابلا للتطبيق ودائما يقوم على أساس دولتين. وتؤيد نيبال خارطة الطريق وترى في خطة إسرائيل للانسحاب من غزة خطوة إيجابية.

ومع أن الحالة الأمنية قد تحسنت بمرور الوقت، فإن أفغانستان بعيدة عن أن تكون آمنة، كما أن إعادة إعمارها غير مرضية. يجب على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد لتوفير الأمان في البلاد برمتها، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتسريع إعادة الإعمار والتنمية فيها.

تؤيد نيبال جهود الأمم المتحدة لإحلال السلم واستعادة الحياة الطبيعية في هايتي، وبوروندي، وليبريا، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان. وإننا نفخر بأن نكون جزءا من جهود الأمم المتحدة بطريقتنا المتواضعة في تلك البلدان عن طريق نشر قواتنا. ويجدر بالمجتمع الدولي أن يدعم تلك الجهود وأن يساعد تلك البلدان في جهودها لإعادة بناء وإعادة الإعمار.

إن سجل نيبال شهادة على التزامها الراسخ بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فحتى الآن، هناك أكثر من ٤٥ ٠٠٠ جندي من جنود نيبال لحفظ السلام قد عملوا في مختلف البعثات بطريقة رائعة، وقد جاد ٤٧ منهم بأرواحهم في خدمة السلم والإنسانية. ويوجد حاليا حوالي ٢ ٥٠٠ نيبالي من ذوي الخوذ الزرق منتشرين في ١٢ بعثة لحفظ السلام حول العالم.

وتقدر نيبال مساعدة الأمم المتحدة في التكفل، بسد النقص في المعدات لدينا. ونحث الأمم المتحدة على زيادة وتوسيع نطاق المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك مجالا تخطيط البعثات والإعداد لها قبل نشرها. ونحث الأمم المتحدة على إتاحة مزيد من الفرص للرعايا النيباليين في الوظائف الإدارية في الأمانة العامة والبعثات الميدانية.

وحيث أننا لا نزال ملتزمين بعمليات حفظ السلام ومستعدين لتشاطر خبرتنا مع غيرنا، سعت نيبال إلى العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، بعد انقطاع مدته ١٩ عاما. وأنتهز هذه الفرصة لمناشدة الدول الأعضاء أن تسبغ علينا شرف دعمها لنا في الانتخاب الذي سيجري عام ٢٠٠٦.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتجاوز الصراعات المباشرة وأن يسعى إلى إرساء أساس وطيد لسلم دائم عن طريق السعي إلى تحقيق نزع السلاح والتنمية وحكم القانون.

وتشعر نيبال بالقلق العميق إزاء الانتكاسة الحاصلة في مجال نزع السلاح. وبطبيعة الحال، فإن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أمر هام جدا لإبقاء هذه الأسلحة بعيدا عن العناصر الخارجة على القانون. ولا يمكن أن يتحقق السلم الدائم دون تضافر الجهود من أجل تحقيق نزع الأسلحة، ولا سيما نزع الأسلحة النووية، لكونها أكبر خطر يهدد الحضارة الإنسانية. ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يكن لديه برنامج عمل خلال السنوات الأخيرة. ويجب أن يتاح لتلك الهيئة أن تعمل على وضع استراتيجية مترابطة تفضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بطريقة محددة زمنيا

ونؤكد من جديد تأييدنا لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وإبقاء الفضاء الخارجي خاليا من مثل تلك الأسلحة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يعمل معا لتعزيز الضوابط على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمنع إساءة استعمالها من جانب الأطراف غير الحكومية.

وتساعد المراكز الإقليمية للسلم ونزع السلاح في بناء الثقة بين الدول.

إن نيبال تواقة إلى نقل المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا إلى كاتماندو في أقرب وقت ممكن. ونحن على استعداد للتوقيع على الاتفاقات اللازمة، بما يتماشى مع الممارسات الدبلوماسية السائدة وأحكام المركزين الإقليميين الآخرين. كذلك نريد لعملية كاتماندو أن تنتعش دون تأخير.

وسيستمر السلام والأمن الدوليان بعيدي المنال بالنسبة لنا حتى نتصدى للأسباب الجذرية للصراعات: وهي بالتحديد، الفقر والجهل والمرض والاستبعاد والظلم. ومعظم الصراعات القائمة في جميع أرجاء العالم اليوم، التي لها عواقب إقليمية ودولية، مردها تلك الظروف البشرية المحزنة. ويتحتم أن نتصدى لتلك الظروف بشكل جماعي من أجل المصلحة المشتركة للبشرية بأسرها.

واليوم، يوجد أكثر من بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع. ويبقى الملايين من الأشخاص أميين. وتوقع الأمراض التي يمكن الوقاية منها خسائر فادحة في الأطفال، ويهلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل مجتمعات بأسرها، وخاصة في أفريقيا. وسبّب ازدياد السكان التدهور البيئي. وكثيرا ما شكلت الانقسامات العنصرية والثقافية والانقسامات المتصلة بالثروة مصدرا للاستبعاد والتعصب والظلم. وأجبر الفقر العديد من الناس على الهجرة، وانتشرت الجرائم في ظل تلك الظروف المؤلمة.

ولا شك أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها الاقتصادية بالذات وتقدمها

الاجتماعي. وهي بحاجة إلى اتخاذ إجراءات لإصلاح سياساتها ومؤسساتها وتهيئة مناخ يمكن أن تزدهر فيه المؤسسات ويكون مرتعا للابتكارات والتطورات. وما فتئت معظم تلك البلدان تحاول إنجاز ذلك على أساس مبادراتها الذاتية والوفاء بالتعهدات التي قطعتها في مختلف الاتفاقات العالمية.

ولكن شركاءها الإنمائيين عليهم أيضا التزاماتهم للوفاء بها وفقا لمختلف الاتفاقات العالمية، لأن البلدان النامية لا يمكنها، نظرا للتحديات الهائلة التي تواجهها، أن تواجه هذه التحديات وأن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية دون تقديم مساعدة معززة من شركائها الإنمائيين.

وينبغي أن يفي الشركاء الإنمائيون بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها وأن يوفروا تخفيفا أكبر لعبء الدين على البلدان المدينة. وفي الواقع، بالرغم من أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ازدادت منذ عام ٢٠٠٢، إلا أنها تبقى أقل من مبلغ الـ٥٠ بليون دولار الإضافي المطلوب كل عام لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويستنفد سداد الدين جزءا كبيرا من موارد البلدان النامية، وما زال يتعين على المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تغطي جميع أقل البلدان نموا.

وفي الأجل الطويل، ستساعد العولمة المناسبة للجميع والأسواق المفتوحة على خفض الفقر وزيادة الوظائف ورفع مستوى المعيشة في الدول النامية. وبالتالي، ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يزيلوا إعاناتهم الزراعية وأن يفتحوا أسواقهم أمام السلع والعمالة من الجنوب. كما ينبغي أن يقدموا المساعدة لبناء القدرات بغية جذب الاستثمار المباشر الأجنبي واستيعابه، وبغية إزالة القيود المتعلقة بجانب العرض، وخاصة في أقل الدول نموا. وأقل البلدان نموا – الأكثر تهميشا – بحاجة إلى المزيد من المساعدة السخية والوصول إلى الأسواق، كما اتفق عليه في برنامج عمل بروكسل، بغية كسر الحلقة المفرغة للفقر والانضمام إلى الاقتصاد العالمي. وأظهرت دراساتنا أن نيبال لن تتمكن من تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية دون اتخاذ تلك التدابير المستهدفة من شركائها في التنمية.

إن الاختناق الجغرافي والبعد عن الممرات التجارية الرئيسية يعيقان البلدان النامية غير الساحلية. ونناشد الشركاء من بلدان التجارة العابرة والشركاء الإنمائيين أن ينفذوا برنامج عمل ألما – آتا وأن يتغلبوا على صعوباتهم.

وبالرغم من أن نيبال انضمت إلى منظمة التجارة العالمية العام الماضي، فإن معظم أقل البلدان نموا تبقى خارج الإطار التجاري المتعدد الأطراف. ونناشد أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يسهلوا انضمام تلك البلدان على نحو عاجل وبصفة امتيازية. كما تحث نيبال المجتمع الدولي على تغيير البناء المالي الدولي لكي يمنح صوتا للبلدان الصغيرة والضعيفة.

وتؤمن نيبال بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون تسير جنبا إلى جنب مع السلام والتنمية لإحراز التقدم الشامل في أي بلد. والأمر المشجع هو أن المزيد من الأشخاص في العالم يتمتعون بالديمقراطية والحرية اليوم أكثر من أي وقت مضى.

بيد أنه، للأسف، دفعت الصراعات وحالات الفقر ملايين الأشخاص إلى مغادرة ديارهم وبلدانهم. كما أن الصراعات، بالترافق مع العصابات الإجرامية، تنتهك سيادة القانون والحقوق الإنسانية للشعوب.

وينبغي لكل من الديمقراطيات الجديدة أن تستفيد من تجارب الأخرى في توطيد المؤسسات والقيم الديمقراطية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يتضافر لمكافحة الجريمة العابرة

للحدود الوطنية. وينبغي ألا تطبق سيادة القانون في الحالات المحلية فحسب، وإنما أيضا في جميع أرجاء المجتمع الدولي.

ويوجد ١٧ مليون لاجئ في جميع أرجاء العالم – وهو عدد مذهل. وهناك ملايين عديدة أخرى من الأشخاص المشردين داخليا. وفي العديد من المناطق، يعيش هؤلاء الأشخاص في خوف وفي ظل ظروف مروعة. ويحرم الأطفال من تلقي تعليم لائق، ويفتقر البالغون إلى الوظائف والفرص الاقتصادية. وفي بعض الحالات، ترعرعت أجيال بأسرها في مخيمات اللاجئين، تكافح لإيجاد هويتها.

وعلى المجتمع الدولي التزام بتوفير المساعدة الإنسانية لأولئك الأشخاص المحتاجين وبمساعدتهم على الاستقرار حالما يعودون إلى أوطانهم.

وما فتئ حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من بوتان يعيشون في مخيمات في شرق نيبال لفترة تزيد على عقد من الزمان. وإن مساعينا لإيجاد تسوية عن طريق التفاوض مع بوتان بطيئة ومتوقفة. بل إن اللاجئين الذين تحقق منهم فريق مشترك ما زال يتعين أن يعودوا إلى وطنهم. واللاجئون الآخرون ينتظرون إجراء تحقق مشترك.

وإن نيبال وبوتان ظلتا صديقتين حميمتين لأجيال عديدة واحترمتا كل منهما الأخرى. ووجود لاجئين من بوتان على أرضنا يشكل أمرا مزعجا لا يمكن تفاديه. وبالتالي، يحدونا أمل صادق في إمكان تعجيل عملية التحقق، وعودة اللاجئين الذين يتم التحقق منهم إلى وطنهم في إطار زمني محدد، وتمكين اللاجئين من التمتع بحقوقهم الإنسانية والعيش بأمان وكرامة وشرف في وطنهم بالذات.

ومن الواضح أن نيبال لا تحظى بالقدرة على العناية بهؤلاء اللاجئين، بالرغم من أننا أبقيناهم لأسباب إنسانية. وبالتالي، فإننا نناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، أن يواصل دعمه حتى يتمكن اللاجئون من العودة إلى وطنهم والاستقرار هناك بشكل كامل.

إن حالتنا أصبحت حتى أكثر صعوبة جراء العنف المسلح الذي بدأه من يسمون بالماويين منذ عام ١٩٩٦. لقد بدأت تلك الحركة العنيفة بالضبط عندما كانت الديمقراطية تترسخ وكان النمو الاقتصادي يتصاعد بسبب الإصلاحات السياسية. وعامل الماويون الناس بوحشية ودمروا المنازل الخاصة والبنية التحتية العامة بما قيمته بلايين الروبيات. ودأبوا على اختطاف الأطفال وتجنيدهم جنودا أطفالا. واستمروا في تحدي دعوتنا إلى احترام المدارس بوصفها مناطق سلام. وهم ينخرطون في الابتزاز والتخويف وعمليات قتل المدنيين الأبرياء.

ومع ذلك، ما فتئت حكومة صاحب الجلالة تسعى بإخلاص إلى بدء حوار يرمي إلى تحقيق نتائج لإيجاد تسوية سياسية. وفي الوقت نفسه، على الحكومة التزام بحماية أرواح الأشخاص وبتأمين الممتلكات الخاصة والبنية التحتية العامة عن طريق تعزيز الأمن. وتقدر الحكومة عميق التقدير الدعم المعنوي والمادي الذي ظل يقدمه أصدقاؤنا لمكافحة العنف.

وفي ذلك السياق، فإننا نقدر بصدق الاهتمام الذي أعرب عنه الأمين العام بالحالة في نيبال، واستعداده لمساعدة الحكومة في مساعيها لتحقيق السلام. وتعمل حكومة الائتلاف المشكّلة من أربعة أحزاب، بولايتها الواسعة، جديا لبدء عملية السلام في نيبال. ونحن على ثقة بأننا سنتمكن من تسوية المشكلة من تلقاء أنفسنا.

وحتى في خضم هذه الحالة الصعبة، فإن حكومة صاحب الجلالة ملتزمة بحماية حريات المواطنين وحقوقهم الإنسانية. وترصد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حالة حقوق الإنسان في البلد، وبدأت خطة عمل وطنية لحقوق

الإنسان تستمر ثلاث سنوات بغية تنفيذ التزاماتنا بحقوق الإنسان.

ودأبنا على البحث عن مساعدة تقنية من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فيما يتعلق ببناء قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وأنشئ مركز تعزيز حقوق الإنسان لضمان التنسيق بين الإدارات والإشراف على مسائل حقوق الإنسان.

وتشكل الأمم المتحدة محور تعددية الأطراف الحتمية للتصدي للتحديات المعقدة لزماننا هذا. وتؤيد نيبال المساعي الجارية لإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعي الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن تمنح الأولوية لتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأصبح إصلاح مجلس الأمن مسألة هامة بالنسبة للمجتمع الدولي. ودعمت نيبال باستمرار توسيع المجلس وإصلاح أساليب عمله، حتى يصبح أكثر تمثيلا وشفافية وديمقراطية.

وفي ذلك السياق، فإن تطلعات بعض الدول الأعضاء – وخاصة الهند واليابان وألمانيا والبرازيل – إلى الانضمام إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن جديرة بأن ينظر فيها بجدية. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ملحة إلى توسيع العضوية غير الدائمة في المجلس لضمان مشاركة أكبر للدول الأعضاء الصغيرة.

وتأمل نيبال أن يقدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي عينه الأمين العام توصيات يمكن أن يتوجها في إجراء إصلاحات ملموسة تتسق مع وقائع العالم الراهنة. وستشكل الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة مناسبة هامة ينبغي أن تحدث قفزة كبيرة إلى الأمام بشأن عدد من المسائل المعلقة، وأن تعجل في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي خريف هذا العام، ستنظم نيبال مؤتمر القمة البوذي الثاني في لومبيني، مسقط رأس الإله بوذا وموقع تراثي عالمي في نيبال. ونحن بحاجة إلى الدعم والمشاركة من أصدقائنا الدول الأعضاء لإنجاح المؤتمر ولكي ننعش في نيويورك اللجنة الدولية لتنمية لومبيني، وهو عمل نعتزم إنجازه قريبا.

وفي الختام، فإن فجر الألفية الجديدة يوفر لنا الفرص والتحديات على حد سواء لتنشيط الأمم المتحدة ولتعزيز تعددية الأطراف. ونيبال، بوصفها دولة عضوا نشطة، ستفعل كل ما في وسعها للإسهام في مساعي الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف المشتركة لتحقيق السلام والرفاه للجميع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أندريه ستراتان، وزير خارجية جمهورية مولدوفا.

السيد ستراتان (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أقول إنني أشعر بشرف وميزة كبيرين إذ أشارك للمرة الأولى في أعمال الجمعية العامة وإذ أمثل جمهورية مولدوفا على هذا المنبر.

وبالنيابة عن الوفد المولدوفي، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم الذي أنتم جديرون به تماما. وإنني على ثقة بأن تجربتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ستمكن الجمعية في الدورة الحالية من الاضطلاع بمهامها الهامة.

وأشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن امتناننا لسلفكم، السيد جوليان روبرت هنت، على الطريقة المتفانية والفعالة التي قاد بها أعمال الدورة السابقة.

ما فتئ هذا العام صعبا للمنظمة، مع حصول أزمات خطيرة في مختلف أجزاء العالم. إن المجتمع الدولي يواجه صراعات متزايدة داخل الدول، تنجم عنها مظاهر مؤلمة تشهدها صراعات في الشرق الأوسط وأفريقيا وشمال القوقاز وأماكن أخرى.

وكلنا نشعر بالقلق حيال نتائج الأزمة في العراق وعواقبها. وتعتبر جمهورية نيبال أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تشارك بطريقة أكثر ثباتا في مساعدة ذلك البلد على تحقيق استقرار حالته الداخلية وعلى السير قدما نحو الانتعاش والتنمية والديمقراطية.

وفي وقت سابق، رأينا في إسبانيا وتركيا، ومؤخرا جدا في الاتحاد الروسي، كيف أن الإرهاب – آفة القرن الحادي والعشرين – يضرب الأبرياء عشوائيا، بمن فيهم الأطفال. ونؤمن إيمانا شديدا بأنه لا بد أن تعتبر الأعمال الإرهابية جرائم ضد الإنسانية. إن جمهورية مولدوفا تدين بشدة جميع الأعمال الإرهابية، التي لا يمكن أن يوجد لها عذر أو مبرر. ونحيي ذكرى ضحايا ذلك العنف.

وبسبب التحديات التي نواجهها بالتحديد، فإن جمهورية مولدوفا تؤيد كامل التأييد عملية الإصلاح الجارية في منظومة الأمم المتحدة. والجانب الرئيسي لتلك العملية هو إصلاح مجلس الأمن. وفي كثير من الأحيان، اتهم ذلك الجهاز الرئيسي بإخفاقات في صون السلام والأمن الدوليين. وبالتالي فإن الأمر الأساسي هو جعل المجلس أكثر كفاءة في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية. وفي رأينا، فإن كفاءة مجلس الأمن يمكن تحقيقها بتحسين تمثيله وشرعيته وشفافيته ومساءلته وبقصر حق النقض على المسائل الجوهرية، حسبما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

وتشارك جمهورية مولدوفا في الرأي القائل إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة لن يكون ناجحا إلا بإصلاح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونؤيد الزخم الذي أنشأه تنشيط الجمعية وتعزيز الوظائف التنسيقية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي.

وفي ظل الظروف الجديدة، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تحسين قدراتها في ميدان حفظ السلام، الذي يشكل أداة هامة لصون السلام والأمن الدوليين. ونؤيد الإجراءات الرامية إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة للانتشار السريع من خلال ترتيباتها الاحتياطية. وأود أن أذكر أن مولدوفا التزمت بالمساهمة بقوات في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية من خلال توقيعها أمس في إدارة عمليات حفظ السلام على وثيقة رسمية في ذلك الصدد. وجمهورية مولدوفا تشارك بالفعل في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، عن طريق وجود مراقبين عسكريين وضباط أركان من مولدوفا في بعثتي الأمم المتحدة في ليبريا وكوت ديفوار. ونحن مصممون على مواصلة دعم أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال.

والأمر الجوهري هو زيادة تعزيز الإطار القانوني للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وجمهورية مولدوفا تؤيد بشكل تام الجهود الحالية الرامية إلى إبرام اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية دولية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

وأود أن أشيد بالأمين العام على مبادراته العديدة لجعل المنظمة أكثر فعالية. ويشكل إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير خطوة هامة أخرى في ذلك الاتجاه. وجمهورية مولدوفا، مثلها مثل الدول الأعضاء الأخرى، تتطلع إلى أن يقدم الفريق توصيات محددة بشأن كيفية التصدي للتحديات المعاصرة، بما في ذلك تحديات مثل الصراعات الداخلية والإرهاب والانفصالية.

ولا يمكننا بشكل واقعي أن نتوقع الانتصار في مكافحة الإرهاب الدولي طالما تبقى الصراعات الإقليمية والداخلية دون حل وتبقى أسبابها الجذرية دون مواجهة على نحو سليم. ومؤخرا، دأب الإرهاب بشكل متزايد على الاندماج مع الانفصالية. ووجد العديد من الإرهابيين والمجرمين الدوليين ملاذا آمنا في المناطق المتضررة بالصراعات الداخلية والميول الانفصالية.

وفي هذا السياق، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الذين حذروا مرارا وتكرارا في الأعوام الأخيرة من الخطر الذي تمثله الانفصالية العدوانية. فالانفصالية توفر أرضا خصبة لمختلف القوى المتطرفة والجماعات الإرهابية. وقد أصبحت أحد المصادر الرئيسية للصراعات الداخلية وعدم الاستقرار الإقليمي. وسيسبب تجاهلها عواقب مأسوية للعديد من البلدان ذات التركيبة المتعددة الأعراق.

وللأسف، ما زالت الانفصالية تشكل العقبة الرئيسية لتوطيد الاستقلال وكيان الدولة في جمهورية مولدوفا. فعلى مر السنين، أبلغت جمهورية مولدوفا بشكل منتظم المنظمات الدولية ذات الصلة بالخطر الذي يمثله الصراع السياسي في المنطقة الشرقية لمولدوفا على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وقد أصبحت تسوية هذا الصراع الأولوية المطلقة للبلد. وتعكس المبادرات التي تقدمت بها جمهورية مولدوفا في الأعوام الأخيرة تصميم السلطات المولدوفية على حل هذا الصراع السياسي بالطرق السلمية وإرادتها السياسية في هذا الصدد، على أساس احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية. وأود التشديد بصفة خاصة على مبادرة رئيس جمهورية مولدوفا، السيد فلاديمير فورونين، بشأن إنشاء اللجنة الدستورية المشتركة المكلفة بوضع دستور جديد.

وبالرغم من النهج البنّاء الذي تتبعه السلطات المولدوفية في حوارها مع القادة الذين نصّبوا أنفسهم على منطقة ترانسدنيستر وشركائهم الآخرين في إطار المفاوضات المتعدد الأطراف، تبرهن التطورات على عدم كفاءة هذه المفاوضات. كما أصبح من الواضح أن القادة الانفصاليين لا يرغبون صادقين في إعادة توحيد البلد. وينبغي أن أشير في هذا الصدد، في جملة أمور، إلى إغلاق المدارس المولدوفية التي تستخدم الأحرف اللاتينية مؤخراً، ومعاملة الأطفال غير الإنسانية، والتمييز العرقي.

ولا يزال تصنيع الأسلحة والاتجار بها على نحو غير قانوني مستشرياً في هذه المنطقة. وبالنظر إلى كثرة الثغرات في الجزء المار بترانسدنيستر من خط الحدود بين مولدوفا وأوكرانيا، لا توجد ضمانات بأن الأسلحة التي تصّنع أو يتّجر بها على نحو غير قانوني لن تصل إلى مناطق الصراعات الأخرى في المستقبل.

ويساورنا أيضاً قلق عميق بشأن حالة حقوق الإنسان في المنطقة الواقعة تحت سيطرة القوات الانفصالية. فالنظام الانفصالي ينتهك بصورة منهجية معظم حقوق الإنسان، بما فيها حق التجمع، والحق في محاكمة منصفة، والحق في عدم التعرض للتعذيب، وحرية التنقل، وبخاصة الحق في التعليم. وكل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان تعوق عملية التحول الديمقراطي داخل منطقتنا.

وفي الوقت ذاته، نصادف اتجاها متحيزاً من جانب الأطراف المعنية، يتجلى في تقديم الدعم للتهريب وفي الانتهاكات الواضحة للاتفاقات الثنائية والدولية السارية. ونرى من الضروري تعديل عناصر آلية حفظ السلام والاستعاضة عنها بآلية جديدة تخضع لولاية دولية.

وبالنظر إلى أن المصالح المتعلقة بالاستقرار والأمن الإقليميين تتطلب الأخذ بنهج موضوعي وغير منحاز، من الضروري أن يُكفل الاحترام الكامل للقانون الدولي والمعايير الديمقراطية. وأهم من ذلك أنه يلزم التخلي عن أي مصلحة

جغرافية سياسية أو جغرافية اقتصادية تتمثل في الإبقاء على الوضع القائم. ومن شأن التنفيذ الدقيق للقرارات المتخذة في اجتماع القمة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باسطنبول عام ١٩٩٩ أن ينسجم مع هذا النهج.

كذلك يجب علينا، كما سلفت الإشارة خلال هذه المناقشة، أن نجتنب ممارسة تطبيق المعايير المزدوجة حين نتعامل مع الصراعات الداخلية ووسائل تسويتها.

ويشكِّل إعادة توحيد البلد وتوطيد القيم الديمقراطية داخل إقليمه بالكامل الشروط الضرورية لاندماج جمهورية مولدوفا في أوروبا. وفي هذا السياق أطلق رئيس جمهورية مولدوفا مبادرة بشأن إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والأمن في مولدوفا. وتهدف هذه الوثيقة إلى كفالة توافق الآراء فيما بين الأطراف المعنية، من أجل ضمان بناء دولة مستقلة ذات سيادة ومتحدة في مولدوفا. ونرى أن عقد مؤتمر دولي بهذا الخصوص ينبغي أن يكون الخطوة التالية في بدء المناقشات بشأن التدابير التي تتبع. وتُظهر هذه الحالة الطابع الدولي لهذه المشكلة، فضلاً عن عدم كفاءة آليات التسوية الإقليمية القائمة.

واليوم، تنبثق التحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمرتبطة بها، عن اتجاهات عالمية، كالعولمة وتزايد الترابط الإيكولوجي، كما تنبثق عن عوامل ملحة كتفشي الفقر على نطاق واسع والفوارق الاجتماعية الحادة بين الدول وفي داخلها. وينبغي معالجة هذه التحديات بتعزيز الشراكة العالمية بين البلدان الصناعية، والبلدان النامية، والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والمؤسسات الحكومية الدولية.

ولا تزال الأهداف الإنمائية للألفية أهم أهداف اتفق عليها المجتمع الدولي، إذ تغطي مجالات الاهتمام الرئيسية لشعوب العالم. لذلك فإن في المقام الأول من الأهمية تحقيق هذه الأهداف، فضلاً عن أهداف إنمائية محددة أخرى وضعتها لاحقاً عدة مؤتمرات رئيسية للأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، نعرب عن ترحيبنا بقرار الجمعية العامة، المتخذ في دورتها السابقة، أن تعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ اجتماعاً رفيع المستوى يضطلع بإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، واستعراض للتنفيذ الموحد والمنسق لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة.

وهذا الاستعراض ضروري، بالنظر إلى بطء معدل التنفيذ بصفة عامة. ونتشاطر المخاوف التي أعربت عنها كثير من الدول في هذا الصدد، ولا سيما البلدان التي قدمت إعلان نيويورك لزعماء العالم بشأن العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، الذي اعتمد في ٢٠ أيلول/سبتمبر. ونرى مثلهم أنه ما لم يتخذ إجراء متسم بالإصرار والسرعة، فلن يتم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ في بعض مناطق العالم.

ولا ينبغي أن ننسى في هذا السياق المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تؤثر في البلدان المنكوبة بالأزمات والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، ولا سيما البلدان غير الساحلية. فمن الأمور الشاقة عليها تهيئة بيئة تمكن من تحقيق التنمية المستدامة، وينبغي لذلك أن تمضي الأمم المتحدة والجهات المانحة في مساعدتها.

وأود في الختام أن أؤكد مجدداً التزام بلدي إزاء المنظمة واستعداده للتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تحقيق الأهداف والمبادئ السامية التي تكرست في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد لوري تشان، وزير خارجية جزر سليمان.

السيد تشان (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم باسم حكومة وشعب جزر سليمان بالتهنئة الحارة والصادقة على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لسلفكم، زميلنا الأونرابل جوليان هونتي، وزير خارجية سانت لوسيا، لإدارته القديرة والممتازة التي جعلت من دورة الجمعية الثامنة والخمسين فاعلة ومستجيبة للتحديات التي واجهتها على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية.

كما أود أن أعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان، لقيادته المحددة الأهداف في تسييره دفة أعمال الأمانة العامة في مياه مضطربة وأحياناً غير مطروقة على مدى العام المنصرم.

ومع أنه لم تنقض سوى أربع سنوات على بداية الألفية الجديدة، فإن تعقيد التحديات المستمرة والجديدة يعيد تحديد النظام الدولي، مما ينتج عنه عدم اليقين والاختلالات في بعض أجزاء العالم. ومما يلخص تعقيد الأحداث خلال العام الماضي المناقشات الناجمة حول تعددية الأطراف مقابل أحادية الأطراف في تسوية حالات الأزمات. وهذا يجعل نداء الأمين العام منذ عامين بإجراء إصلاحات مؤسسية أكثر إلحاحاً في أهميته من أي وقت مضى.

وتتطلع جزر سليمان إلى توصيات فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى، بصفة خاصة، بشأن المقترحات التي ستبعث النشاط في الأمم المتحدة وتعطيها زخماً جديداً. ويجب أن تكفل هذه الإصلاحات للأمم المتحدة المرونة والاستجابة لاحتياجات عصرنا. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعرب جزر سليمان عن تأييدها الكامل للزيادة المزمعة في عدد أعضاء مجلس الأمن وتؤكد مجدداً دعوتها لأن تصبح اليابان وألمانيا من أعضاء المجلس الدائمين. ونرى أن زيادة العدد ينبغي أن تؤثر في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. كما أننا نأمل بشدة ونرجو أن نرى الأمانة العامة تعكس التنوع في أعضائها. وفي هذا الصدد، مع أنها ينبغي أن تواصل توظيف أفضل المرشحين المتاحين، فلا بد من إتاحة بعض الفرص داخل الأمانة للبلدان الجزرية الصغيرة على أساس دراسات تقييمية تجرى داخل تلك البلدان وليس خارجها.

وكما تعلمون فقد أحيت أسرة الأمم المتحدة هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للإبادة العرقية التي جرت في رواندا. ودعت هذه المناسبة الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور أكثر استباقية لكفالة عدم السماح بتكرار وقوع هذه الحوادث المأساوية قط بعد الآن.

وقد عانى بلدي، جزر سليمان، منذ فترة لا تتجاوز أربع سنوات الشدائد التي تنجم عن حالات الصراع حين نشأ توتر بين طائفتين من الطوائف العرقية الكثيرة الموجودة بالبلد. ورداً على ذلك، التمست جزر سليمان المساعدة من جميع المؤسسات الممكنة، بما فيها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يسرني أن أقول إن المنطقة التي أنتمي إليها، من خلال منتدى جزر المحيط الهادئ وفي إطار آليته الأمنية المتجسدة في إعلان بيكيتاوا، استجابت لنداء الاستغاثة الذي أطلقناه.

وتتواءم الآلية الأمنية الإقليمية التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ مع روح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد مضت بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، بقيادة جارتنا الإقليمية الكبرى أستراليا، وتساندها بقوة نيوزيلندا وغيرها من البلدان الأعضاء في منتدى جزر

المحيط الهادئ، إلى أبعد من مجرد استعادة القانون والنظام والأمن. فانطلاقاً من روح التعاون والشراكة بين جزر سليمان والبلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ، اتبع نهج طويل الأمد لتعزيز مؤسسات الدولة في البلد، مما أتاح لعملية التئام الجراح والتعمير والإصلاح وبناء الدولة أن تستمر في مسيرة توحيد البلد وسكانه الذين يقل عددهم عن نصف المليون، على ما بينهم من تباين، حيث يتكلمون نحو ٨٠ لغة محلية مختلفة.

ويمثل نجاح بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان السريع في تحقيق الاستقرار بالبلد في غضون فترة ثلاثة أشهر، جمعت خلالها نحو ٣ ٧٠٠ قطعة سلاح بدون أن تطلق رصاصة واحدة، نموذجاً طيباً لأهمية التعاون الإقليمي في تسوية حالات الصراع. ومن هذا المنطلق، أود أن أعرب عن تقديري لجميع جيراننا في منطقة المحيط الهادئ، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة حقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الأوروبي، وجمهورية الصين، واليابان، والمملكة المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمجتمع المدني؛ فقد مدوا وما زالوا يمدون لنا يد المساعدة في العملية الجارية لإنعاش بلدنا وإصلاحه.

وأود كذلك أن أشدد على اعتقادي واقتناعي بأنه لا بد لتحقيق السلام من وجود الرغبة فيه، وأضيف إلى ذلك أنه لا بد من وجود آلية عملية لكفالة تحقيقه واستمراره. وفي هذا الصدد، تعرب حكومتي عن اقتناعها الكامل بأن النتائج الإيجابية التي تمخضت عنها شراكتنا مع بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان يمكن استدامتها من خلال الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والإصلاح والتنمية التي اعتمدناها مؤخراً، وهي توفر مخططاً لعملية متكاملة للتنمية وبناء الدولة من أجل الصالح العام لشعبنا.

ولدي أيضاً اقتناع بأن خطة منطقة المحيط الهادئ التي اعتمدها مؤخراً قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في آبيا، بساموا، تمثل خارطة طريق إقليمية للتعاون من شأنها أن تكمل الجهود الوطنية الرامية إلى بناء مصدر محسن وآمن لكسب الرزق لسكان المنطقة المتنوعين. ويمكن لخطة منطقة المحيط الهادئ، بإنشائها روابط أقوى وأعمق بين بلدان هذه المنطقة وتحقيقها تقاسم الموارد، بما في ذلك الإدارة والمواءمة بين السياسات، أن تساعد بلداننا على مواجهة التحديات والقضايا التي قد تفتقر الدول الأعضاء ذات السيادة بمفردها إلى القدرة والإمكانيات لمواجهتها نظراً لصغر حجم بلداننا والقيود المتأصلة التي تسببها اقتصادات الحجم الكبير.

وتنوه جزر سليمان بالتطورات الإيجابية التي حدثت في عملية السلام بشأن بوغانفيل. ونعرب عن تقديرنا للدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في عملية السلام هناك، ونحث على استمرار مشاركتها في إتمام هذه العملية. وقد وقعت جزر سليمان من جانبها على عدد من الاتفاقات الثنائية مع بابوا غينيا الجديدة، ستدعم الأعمال الطيبة التي سبق الاضطلاع بها على طريق السلام.

وفيما يتعلق بمسألة فلسطين، يؤيد وفدي الفكرة القائلة بأن تسوية صراع الشرق الأوسط غير ممكنة إلا عن طريق المفاوضات. ومن هذا المنطلق ندعو جميع الأطراف إلى التقيد بخارطة الطريق من أجل السلام التي وضعتها المجموعة الرباعية، ونحث على وقف جميع أعمال العدوان.

وانتقالاً إلى المكافحة العالمية للإرهاب، تُظهر الهجمات الإرهابية الأخيرة، وخاصة في العراق وإندونيسيا ومدرسة بيسلان في جنوب روسيا، خطر الإرهاب المتفشي وشروره. فقد شهدنا إزهاق أرواح الكثيرين من الأبرياء، ومنهم النساء والأطفال، بفعل هذه الهجمات الإرهابية التي لا معنى لها. ويقدم وفدي أعمق التعازي لمن فقدوا أحباءهم

خلال تلك الأحداث التي لا تغتفر. وتدين جزر سليمان بأشد العبارات أعمال الإرهاب المذكورة وتعرب عن دعمها الكامل للجهود الدولية المبذولة لمكافحة هذا البلاء. وفي هذا الصدد، أود أن أنضم إلى الآخرين في دعوة المجتمع العالمي لدعم الدول الصغيرة في بناء قدراتها الوطنية من أجل الاستمرار في بذل الجهود الرامية إلى مكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية، كتهريب الأسلحة، والاتجار بالمخدرات، وتهريب الأشخاص، وغسل الأموال، والإرهاب.

إن ميثاق الأمم المتحدة يشجع على التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء، ولا سيما التي تواجه منها مشاكل إنمائية خاصة. وتعتبر جزر سليمان بوصفها بلداً خارجاً من حالة ما بعد انتهاء الصراع أن الأطر الدولية من قبيل برنامج عمل بروكسل المتعلق بأقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أدوات لتعزيز السلام وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فجزر سليمان دولة جزرية صغيرة نامية، ومن أقل البلدان نمواً، تتسم التحديات الإنمائية التي تواجهها بطابع متعدد الأوجه. ومن دواعي الأسف أن مستوى التعاون الدولي المتوخى لهذه البرامج لم يتحقق أو تحقق بالقدر الأدنى. ورغم هذا، تقوم حكومتي بإصلاحات من بينها تعيين جهة وطنية للتنسيق مع برنامج عمل بروكسل. ومن ثم يحدونا الأمل في أن تتمكن جزر سليمان بتحسين التنسيق من الاستفادة بالمزايا الكاملة لهذا البرنامج واقتناص القدر الأقصى من الفرص التي يتيحها.

ولا تزال مسألة خدمة الديون تشكل تحديات بل وعقبات أمام برامج التنمية بكثير من الدول النامية الفقيرة. ولا تزال أعباء الديون تصرف الانتباه في الميزانيات الوطنية عن تنمية البنى التحتية الضرورية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية التي لا غنى عنها. لذا فإن جزر سليمان تهيب بالمجتمع الدولي أن يوجه مزيداً من الاهتمام للمسائل المتعلقة بالديون.

وتعلِّق جزر سليمان أهمية كبيرة على الأهداف الإنمائية للألفية، وقد تم إدماج هذه الأهداف في الأنشطة الرئيسية بخطتنا الوطنية للإنعاش الاقتصادي والإصلاح والتنمية. ومع أننا سوف نستعين في تقييم ما نحرزه من تقدم بالمؤتمر رفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ الذي ذكره الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٤ عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا على ثقة بأن الخطة الوطنية يمكن أن تمثل خارطة طريق لتنفيذ التزاماتنا من الأجل المتوسط إلى الطويل. فالخطة الوطنية توفر إطاراً مفيداً يمكن من خلاله معالجة المسائل الهامة من قبيل الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي، والحكم الرشيد، واحترام الديمقراطية وقيمها المتمثلة في الحرية، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، وتسخير هذه المسائل من أجل تحسين معيشة شعبنا ومجتمعنا والنهوض به، بما في ذلك الحفاظ على السلام في بلدنا.

وتود جزر سليمان أن تولي اهتماماً أوثق للمخاطر الصحية الناشئة التي تواجهها. ولا تزال الملاريا بصفة خاصة تشكل السبب الرئيسي للوفيات بين صفوف الأطفال في جزر سليمان. ويمثل عدم توافر البيانات عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تهديداً للبلد وينطوي على إمكانية إحداث أثر مدمر على اقتصاده وهيكله الاجتماعي. ونحن مصممون، بدعم من منظمة الصحة العالمية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، واليابان، على اتخاذ إجراءات وقائية مناسبة.

وجزر سليمان، المتناثرة جغرافياً عبر ١ ٨٠٠ كيلومتر، التي تتألف من قرابة ١ ٠٠٠ جزيرة صغيرة وجزيرة مرجانية، بها اقتصاد زراعي يعتمد على البيئة.

والإدارة المستدامة للموارد ضرورية لضمان أمن الأجيال القادمة.

أما الأعاصير التي أصابت جنوب الولايات المتحدة وجزر البهاما وغرينادا وهايتي وجامايكا في منطقة البحر الكاريبي في الماضي القريب، وإعصار هاييتا الذي دمر نيوي في عام ٢٠٠٣، والسيول في فيجي، والأمطار الغزيرة المستمرة في جزر سليمان، فتجعلنا ندرك الواقع القاسي المتمثل في ضعف عالمنا أمام الكوارث الطبيعية. وندرك الصعوبة البالغة والألم الشديد الذي تعانيه الدول الجزرية الصغيرة النامية في التخفيف من ضخامة هذه الكوارث وتأثيرها. وفي هذا الصدد، نقدم تعازينا ومواساتنا فيما سببته الأعاصير الأخيرة في غرينادا وهايتي مؤخراً من فقدان الأرواح والممتلكات ونحث المجتمع الدولي على المساعدة في جهود الإغاثة للمتضررين من جرائها.

وترى جزر سليمان بصفة عامة أنه يمكن للمجتمع الدولي عمل المزيد من أجل حماية بيئتنا. ولذا فإننا نقدر شراكة الصندوق العالمي في مد يد العون للبرامج البيئية على الصعيد العالمي، ونشجع على توسيع توجيه المزيد من المساعدات الإضافية إلى قطاعات أخرى من التنمية المستدامة، كالطاقة والمياه والصرف الصحي.

وقد تابع وفدي عن كثب استعراض برنامج عمل بربادوس وإعداد ورقة استراتيجية لمجموعة الـ ٧٧. ومع أن المفاوضات ما زالت مستمرة، فإن جزر سليمان بوصفها عضواً في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، تعرب عن تقديرها لتعزيز ورقة الاستراتيجية برنامج بربادوس وتعتبره برنامجاً ذا توجه إجرائي يمكننا جميعاً أن نقبله. ويحدونا الأمل في أن ينعش اجتماع موريشيوس جهودنا المبذولة من أجل حماية البيئة وتحسين التنمية المستدامة.

تبقى التجارة مصدرا هاما للنمو الاقتصادي للعديد من الدول النامية. وعلى المستوى الإقليمي، بدأت بلدان جزر المحيط الهادئ عملية الاندماج الإقليمي بشكل تدريجي. وأدى التعاون التجاري فيما بين البلدان الجزرية المنتمية إلى المنتدى – في سياق التعاون بين بلدان الجنوب – إلى دخول اتفاقية التجارة بين بلدان جزر المحيط الهادئ حيز النفاذ السنة الماضية، ويجري استعراض الاتفاق التجاري لمجموعة رأس الحربة الميلانيزية بغية زيادة توسيع نطاقها وأسواقها بعد عشر سنوات من ابتدائها. إن الأعضاء الذين ينتمون إلى منتدى المحيط الهادئ من مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ يتفاوضون بشأن اتفاقية شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية كوتونو. وتظهر هذه التطورات الاستعدادات المتواصلة للاقتصادات الجزرية الصغيرة النامية في منطقة منتدى جزر المحيط الهادئ من أجل التواؤم التدريجي مع عملية عولمة الاقتصاد العالمي على نطاق أوسع.

وتلاحظ جزر سليمان أن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في حزيران/يونيه من هذه السنة بساو باولو، عززت الثقة والتوافق حول المفاوضات الجارية بشأن التجارة المتعددة الأطراف. وتؤيد جزر سليمان تلك العملية وتحث على جعلها أكثر تشاركية وشمولا بحيث لا يتخلف عنها أحد، وخاصة الاقتصادات الجزرية الصغيرة النامية والهشة وأقل البلدان نموا. إننا ندرك الحاجة إلى الاعتراف بالمشاكل الهيكلية المتأصلة في الحجم الجغرافي والعزلة عن الأسواق والقيود الناجمة عن النقص في القدرات على الإمداد وحجم الاقتصادات، وخاصة في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، نحن مسرورون، باعتبارنا عضوا في منظمة التجارة العالمية، لأن جولة الدوحة بشأن التجارة المتعددة الأطراف اعتمدت بعدا إنمائيا، وخاصة الاعتراف بمبدأ

التعامل الخاص والتفاضلي، في برنامج عملها بشأن الاقتصادات الجزرية الصغيرة النامية.

إن أحد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فتح باب العضوية لكل الدول التي تقبل التزاماتها بمقتضى الميثاق. وقد أبدت جمهورية الصين في تايوان رغبتها في أن تكون جزءا من أسرة الأمم المتحدة. وتدعو جزر سليمان مرة أخرى إلى جعل جمهورية الصين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وتتمتع جزر سليمان بعلاقات ودية ودافئة مع جمهورية الصين وهي مدركة للتهديدات التي تواجه العالم اليوم. إن تهديدات من قبيل الالتهاب التنفسي الحاد (سارس) عابرة للأوطان والحدود بطبيعتها وتتطلب تعاونا والتزاما من كل دول العالم. وحرمان بلد من حق المشاركة يضعف الآليات العالمية ويضر بأمن الجميع.

إن جمهورية الصين في تايوان ديمقراطية، ويصنف اقتصادها النابض بالحياة في المرتبة السابعة عشرة عالميا. ولديها ثالث أكبر الاحتياطيات من العملات الأجنبية. وتقدم تجربتها الإنمائية دروسا هامة في ضرورة اعتناق الحرية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان واحترام حرية الصحافة وعمل المؤسسات الديمقراطية دون عراقيل. ويجب النظر بجدية إلى قدرة جمهورية الصين على المساهمة في تعزيز الأمم المتحدة؛ خاصة في وقت تستطيع فيه المنظمة أن تستثمر كل العون الذي يمكن أن تتلقاه.

وتدعو جزر سليمان الجمعية إلى إيجاد طريقة تمكِّن جمهورية الصين في تايوان من أن تصبح عضوا كاملا ومتساوي العضوية في الأمم المتحدة. ولدى منتدى جزر المحيط الهادئ آلية تشرك كلا الصينين في عملية حوارنا، وقد استفدنا دائما من هذا التفاعل الثري.

وختاما، أدعو الجمعية إلى العمل بجدية والتصدي للتحديات المتزايدة التنوع والتعقيد التي نواجهها اليوم. إن هدف ودور الأمم المتحدة هو أن تخلق في نهاية المطاف عالما ينعم بالسلام والعدل والازدهار ويمنح الأمل للجميع. وهذا يتطلب جعل المنظمة مرنة ومبتكرة ومستجيبة للمتطلبات العالمية التي تتغير على الدوام. وبالتالي، فإنه تقع علينا مسؤولية اتخاذ قرارات جريئة وقوية تنفخ حياة جديدة في المنظمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل جايا كريشنا كوتاري، وزير الخارجية والتجارة الدولية والتعاون الإقليمي بجمهورية موريشيوس.

السيد كوتاري (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أحمل إليكم تحيات حكومة وشعب موريشيوس وأفضل أمانيهما. وإنه لمن دواعي الفخر والشرف كذلك أن نراكم ترأسون هذه المؤسسة الأولى في العالم. إن هذا الشرف ليس اعترافا بمساهمة بلدكم، غابون، في الشؤون العالمية فحسب، وإنما هو لحظة عظيمة لقارتنا، أفريقيا. نحن على ثقة من أنكم، بخبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية الكبيرة، ستقودون بنجاح أعمال هذه الجمعية. ويتعهد وفد بلادي بدعمكم دعما كاملا خلال هذه الولاية.

كما يود وفد بلادي أن يسجل امتنانه لسلفكم، السيد جوليان هنت، على قيادته القديرة والرائعة للجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والخمسين. ونحن كزملاء من أهل الجزر، شعرنا بارتياح وفخر كبيرين إزاء قيادته التي لا تضاهى. لقد اضطلع بالمسؤوليات العليا لرئيس الجمعية بالتزام وتفان وقدر كبير من الدبلوماسية وتركها على نفس النحو. ونحن نشكره على الخدمة التي قدمها للمجتمع الدولي.

اسمحوا لي أن أشيد بالأمين العام، كوفي عنان، على جهوده التي لا تكل وإصراره على ضمان مواصلة المنظمة الاضطلاع بدورها بشكل فعال على الساحة الدولية.

تجري دورة الجمعية العامة هذه بينما نحن نهيئ أنفسنا لمعالجة ومواجهة تحديات وتطورات كبرى خلال الشهور الإثني عشر المقبلة. ستبدأ سنة ٢٠٠٥، التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدي، بحدثين كبيرين: الاجتماع الدولي من أجل الاستعراض الكامل والشامل لتنفيذ برنامج عمل بربادوس الذي ستستضيفه موريشيوس؛ والمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المقرر عقده في اليابان.

بعد مضي عشر سنوات على بربادوس، ما زالت الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه عمليا نفس التحديات في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. فحجمها الصغير وأنظمتها البيئية الهشة وعزلتها الجغرافية ومواردها المحدودة، إضافة إلى تحديات تغير المناخ وارتفاع مستويات البحر والكوارث الطبيعية، تجعلها عرضة للخطر على نحو خاص. وبالرغم من أن العديد من البلدان النامية تواجه ضغوطا متزايدة تفرزها قوى العولمة وتحرير التجارة مجتمعة، فإن هذه الضغوط أكثر حدة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فأسواقها الصغيرة والوصول المحدود لمنتجاتها إلى الأسواق يقيدان بشكل كبير جهودها الرامية إلى الاندماج بشكل سلس في الاقتصاد العالمي. كما تعاني من هشاشة طبيعية أمام ظواهر مثل الأعاصير المدارية والزلازل والأمواج العاتية. ويثبت الخراب الذي أحدثته سلسلة الأعاصير المدارية الأخيرة في جزر الكاريبي مدى هشاشتنا. صحيح أن تلك الهشاشة تم الاعتراف بها في عدد من المنتديات الدولية، لكن ما زال هذا الاعتراف في انتظار أن يتبلور في أعمال ملموسة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن حالة دولنا المحفوفة بالمخاطر من مصادر القلق المباشرة للمجتمع الدولي ككل.

هل يمكننا إذن أن نعقد العزم على اتخاذ مبادرات جريئة لتنفيذ برنامج بربادوس بشكل مقيد والاستجابة للقضايا الناشئة ذات الصلة بحيث يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تبني قدرتها على التكيف وقوتها، ويتم إدماجها بشكل كامل في الاقتصاد العالمي؟ وبالمثل، نحن نتطلع، في المنظومة التجارية المتعددة الأطراف، إلى ظهور بيئة تفضي إلى تمكين دولنا من تحسين قدرتها التنافسية ووصولها إلى الأسواق وتنويع اقتصاداتها. وبالتالي نتطلع إلى أن تضع منظمة التجارة العالمية قريبا برنامج عمل للاقتصادات الصغيرة.

إن موريشيوس، كدولة جزرية صغيرة نامية، يشرفها حقا أن تستضيف هذا الاجتماع الدولي. ويجب ألا يكون هذا الاجتماع الدولي مجرد لقاء جماعي للتفكير في تفاصيل مخاوفنا. بل يجب أن يكون كذلك معلما بارزا في تاريخ المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة، ذا نتائج يمكن الوفاء بها وتتوفر الوسائل اللازمة لتنفيذها.

إننا، في موريشيوس، لا نذخر جهدا لجعل هذا الحدث تاريخيا فعلا وجديرا بالذكر. ومن الأهمية بمكان أن يشارك المجتمع الدولي برمته في هذا اللقاء الذي هو – اسمحوا لي بأن أشير إلى ذلك – اجتماع للأمم المتحدة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية وليس اجتماعا لهذه الدول لوحدها.

(واصل كلامه بالفرنسية)

إن العمل الذي ينبغي أن تضطلع به الدول الجزرية الصغيرة النامية يقوم على أساس التنمية المستدامة وعلى الموارد المحدودة المتاحة لتلك البلدان. وبالتالي كيف يمكن للمرء ألا يرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة بوركينا فاسو، مضيفة مؤتمر القمة المقبل للفرانكفونية، التي اختارت التضامن والتنمية المستدامة موضوعا للقمة.

إن انشغالنا بالتنمية المستدامة – أساس مؤتمر جوهانسبرغ – أصبح أقوى في سياق العولمة حاليا. وبالرغم من أن مجموعة قليلة من الدول الجزرية النامية تتكلم الفرنسية، فإننا واثقون من أن مؤتمر القمة سيلقي الضوء على

حاجتنا إلى إيجاد طرق ووسائل، في إطار المجتمع الدولي، لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يمكن عندها أن تصبح نماذج للتنمية المستدامة.

(تكلم بالانكليزية)

إن الاحترار العالمي والآثار المرتبطة به على تغير المناخ حقيقة لا جدال حولها حاليا، وإن الجزر هي التي تعاني من وطأتها بالرغم من أننا – دعوني أشدد على هذه – أقل الناس مسؤولية عن السبب. نعتقد أن بروتوكول كيوتو هو أكثر الآليات ملاءمة للتحرك العالمي، في الحاضر وفي المستقبل، للتصدي لقضية الاحترار العالمي. وبالتالي، ندعو إلى التصديق عليه ودخوله حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وتبقى أفريقيا التي يوجد فيها ٣٤ من أفقر ٤٨ بلداً في العالم تحديا ضخما أمام الأمم المتحدة. والانتشار الفتاك لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة فقدان المناعة المكتسب (الإيدز) ما زال يكلف القارة خسارة مدمرة في الأرواح، وخاصة في الجنوب.الأفريقي. ونحن في أفريقيا ملتزمون بمواصلة إشاعة الديمقراطية في مجتمعاتنا وإعطاء الشعب حقه في عملية صنع القرار. ولهذا السبب نقوم على مستوى القارة بكل ما نستطيع، بالرغم من ندرة مواردنا، من أجل تعزيز الاتحاد الأفريقي وجعله مركزيا في محاولتنا الجماعية لمعالجة الهموم الإنمائية لمنطقتنا. وباعتماد ذلك المنظور، أتينا ببرنامجنا المستحدث محليا، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لبلوغ الهدف النهائي الذي حددناه لأنفسنا – الاندماج الكلي لأفريقيا.

ومنذ إطلاقنا لمجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي في أيار/مايو الماضي، تلقينا دعما مشجعا من بعض شركائنا في التنمية. أود أن أستخدم هذا المنبر لأحث المجتمع الدولي على دعم الاتحاد الأفريقي في ذلك المجال لتمكينه من السيطرة على الصراعات التي ما زالت تصرف انتباهنا ومواردنا الهزيلة عن جهودنا الإنمائية.

والاتحاد الأفريقي، في تصديه لقضية الصراعات في القارة، أثبت بشكل كاف أنه يريد العمل وأن أي دعم يحصل عليه من المجتمع الدولي لا يمكن إلا أن يساعده على بلوغ أهدافه. لكن دعوني أسارع إلى القول إن مشاركة الاتحاد الأفريقي في عمليات السلام يجب ألا تصرف الانتباه عن المسؤولية الأولى للأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا. بل إن على مجلس الأمن ألا يسمح بأن ينظر إليه على أنه انتقائي فيما يتعلق بالصراعات الدائرة في العديد من أجزاء العالم. وقد أظهرت التجارب في منطقة البحيرات الكبرى وفي غرب أفريقيا أن الجهود الموحدة لمجلس الأمن والاتحاد الأفريقي يمكن أن تأتي بنتائج ملموسة.

قبل أن أترك هذا الجزء من بياني، دعوني أشر إلى التعامل غير العادل الذي ما زال يلاقيه الشعب الصحراوي الذي ما زال يناضل من أجل حقه في تقرير المصير. إنه من واجب هذه الهيئة الدولية أن تضمن حلا سريعا لهذه المسألة. وفي هذا الصدد، يجدد وفد بلادي تأكيد دعمه لخطة التسوية وأي مبادرة سياسية أخرى مقبولة للأطراف المعنية من شأنها أن تسير بالعملية قدما نحو حل عادل ومستدام. والشعب الصحراوي يستحق هذا الالتزام من جانبنا.

وكما تدرك الجمعية العامة، ظلت موريشيوس تفضل دائما اتباع نهج ثنائي في تصميمنا على استعادة ممارسة السيادة على أرخبيل شاغوس الذي تم فصله بشكل غير قانوني عن أراضينا قبل استقلالنا عن المملكة المتحدة في انتهاك لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د – ١٥) وقرارات الجمعية العامة ٢٠٦٦ (د – ٢٠) و ٢٢٣٢ (د – ٢١) و ٢٣٥٧ (د – ٢٢). ولم تؤد مثل هذه المعالجات الثنائية للأسف إلى

أي نتيجة حتى الآن كما لم تكن بعض الأعمال الانفرادية من جانب المملكة المتحدة مفيدة.

ورغم أننا سنستمر في إعطاء أفضلية لتسوية المسألة عبر الحوار، فإننا سنستعمل كل السبل المتاحة لممارسة حقوقنا السيادية الكاملة على أرخبيل شاغوس. وعلى الجمعية العامة أن تلاحظ أن لهذه القضية بعدا إنسانيا مأساويا. فقبل أن تحصل موريشيوس على الاستقلال، أجبر كل سكان شاغوس على مغادرة الأرض التي ولدوا فيها وعاشوا فيها لعدة أجيال. ويجب الآن معالجة حالة هؤلاء السكان بشكل شامل.

وفي نفس السياق، يتطلع وفد بلادي إلى استئناف الحوار مع الحكومة الفرنسية بشأن جزيرة ترومولين.

إن موريشيوس تؤمن إيمانا راسخا بالتعاون والاندماج الإقليميين، بل هي طرف فاعل متحمس في هذا المجال، ليس كغاية في حد ذاته وإنما كوسيلة لتمكيننا من الاندماج في الاقتصاد العالمي. إننا نعتبر التعاون الإقليمي خطوة ضرورية لتمكين أفريقيا من الاستفادة من العولمة. وبالتالي لم ندخر جهدا للنهوض بالتعاون الإقليمي. فمنذ أوائل الثمانينات ونحن في موريشيوس نضطلع بدور إيجابي في الدفع بأهداف معاهدة أبوجا. وموريشيوس عضو نشيط في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وبوصفنا الرئيس الجديد للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، نتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع كل الدول الأعضاء للمضي قدما بأهداف المنظمة والنهوض ببناء الجماعة من خلال الاندماج الإقليمي ومواءمة السياسات الوطنية من أجل التعاون الإقليمي لكي تبقى داخل مضمار سباق العولمة. وسنحاول جاهدين صياغة علاقة قوية بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وشركائها في التنمية إضافة إلى المنظمات الإقليمية الفرعية والقارية والمتعددة الأطراف.

بعد فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، جاءت النتيجة الناجحة لاجتماع المجلس العام في حزيران/يوليه كشعاع أمل لإعادة محادثات التجارة إلى طريقها. والمجموعة المتكاملة من أُطر العمل والاتفاقات الأخرى التي وافق عليها أعضاء منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه من شأنها أن تعزز كثيرا فرص النجاح في إكمال المفاوضات المتعلقة ببرنامج الدوحة الإنمائي.

ولهذا نرحب بالقرار الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لإنجاز الأبعاد الإنمائية لبرنامج الدوحة الإنمائي، مما يضع احتياجات ومصالح البلدان النامية وأقل البلدان نموا في لب برنامج عمل جدول أعمال الدوحة.

وفي هذا السياق، دعوني أوجه نداء من أجل التعاضد الهادف بين الوكالات الإنمائية والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، من أجل ضمان تطوير البلدان النامية قدرتها على زيادة نصيبها من التجارة الدولية كطريق ضروري نحو الازدهار.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط مقلقة للغاية للدول والشعوب المحبة للحرية. إننا نواصل الحديث عن الحاجة إلى سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط دون أن نلاحظ أن السلام والأمن في المنطقة يزدادان سوءا كل سنة.

خلال السنة الماضية، شهدنا المزيد من الاغتيالات الموجهة والأعمال الإرهابية والاقتحامات المتبادلة يوميا بين الجانبين وتوسع الأنشطة الاستيطانية. وقد زاد بناء إسرائيل غير القانوني جداراً في القدس الشرقية المحتلة وفي باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة من تفاقم وضع معقد سلفا.

منذ سنتين تقريبا، دعت خارطة الطريق إلى ”تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني مع حلول

٢٠٠٥. وها هي ذي سنة ٢٠٠٥ على الأبواب وما زلنا نتصارع بشأن كيفية إعادة عملية السلام إلى مسارها بعد أن خرجت منه. نعتقد أن خارطة الطريق تبقى الخيار الوحيد الموثوق للسلام في المنطقة. وندعو من إسرائيل وفلسطين معاً إلى ممارسة أقصى حد من ضبط النفس والاضطلاع بإجراءات بناء الثقة وخلق بيئة مواتية، بمساعدة اللجنة الرباعية، لتنفيذ خارطة الطريق.

ويرى وفد بلدي أن ما هو مطلوب اليوم ليس بناء جدار، وإنما حل سياسي والتزام متجدد من المجتمع الدولي يحل الصراع بشكل نهائي. ولا يمكن أن يحقق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط إلا تأسيس الدولة الفلسطينية التي طال انتظارها، جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها.

لقد دخلت العملية السياسية في العراق منعطفا هاما في حزيران/يونيه الماضي مع تسليم السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة. ووفدي يعتقد أن إجراء الانتخابات العامة في أوائل العام القادم، كما يقضي بذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، سيتيح لشعب العراق فرصة فريدة لتولي زمام الأمور في بلده. بيد أن الوضع الأمني الحالي في العراق يثير بالغ القلق. ووفدي يدين كل أعمال العنف التي قد تُعطل عملية الانتقال السياسي والاقتصادي في العراق. ولا بد للمجتمع الدولي أن يشارك مشاركة كاملة في جهود إعادة بناء عراق آمن وديمقراطي ينعم بالسلام.

وفي ضوء التهديد الكامن الذي تمثله الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، فإن ما يبعث على القلق الشديد أننا لم نتمكن بعد من إيجاد أرضية مشتركة لبدء عملية تؤدي إلى نزع السلاح الكامل. فما زالت هناك خلافات كبيرة بين أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومرة أخرى، نناشد كل الدول الأعضاء أن تترجم التزاماتها المعلنة إزاء مسألة نزع السلاح إلى عمل.

وموريشيوس تؤيد المعاهدات الدولية لنزع السلاح، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وتنفذها بالكامل، كما أنها درجت على تأييد مختلف قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بتعزيز تلك النظم، بما فيها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يركز على المسائل المتعلقة بعدم الانتشار.

وفضلا عن مكافحتنا لأسلحة الدمار الشامل، لا بد لنا أن نواصل الكفاح حتى النهاية ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي كانت السلاح المفضل في الصراعات الأخيرة، وخاصة في أفريقيا.

إن الأعمال الإرهابية ما زالت تثير الخوف وتسبب الخراب في الدول المسالمة وتؤدي إلى سقوط القتلى، لا سيما بين المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. ولذلك، ينبغي أن نفكر مليا في فعالية الاستجابة الدولية إزاء الإرهاب. وقد أصبح جليا بصورة متزايدة أن الحرب على الإرهاب الدولي لا يمكن كسبها بالقوة العسكرية وحدها. وقد أوضحت تقارير عدة قدمت إلى الجمعية هذه أن المشاكل مثل الفقر والظلم الاجتماعي والبطالة والأمية تمثل مرتعا للإرهاب. والتعاون الدولي الحق مطلوب لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب بصورة شاملة.

واسمحوا لي أن أشاطركم بعض الأفكار بشأن مستقبل منظمتنا. فقد خرج العالم من الحرب العالمية الثانية عاقد العزم على ضمان السلم بين الدول، وولدت الأمم المتحدة بهذه الرؤية في الأذهان بقوة. والآن، بعد أكثر من نصف قرن، ومع الإدراك الكامل للتغييرات الجذرية البعيدة الأثر التي حولت شكل عالمنا، ثمة توافق كامل في الآراء بشأن ضرورة إصلاح منظمتنا.

وهناك بالفعل اتفاق عام على أن الهيكل الحالي لمجلس الأمن يحتاج إلى مراجعة كيما يعبر عن الوقائع الجديدة في العالم. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه لا بد لكل أعضاء هذه المنظمة من التحلي بمزيد من الالتزام بغية التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح مجلس الأمن على أساس تمثيل أوسع ومزيد من الشفافية وتوزيع جغرافي عادل، مع ضم بلدان نامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كأعضاء دائمين. وهنا، أود أن أؤكد على اقتناعنا بأن الهند تستحق تماما أن تحصل على هذا المركز. وفي هذا الصدد، لا بد لي من التشديد على حاجة الدول الجزرية الصغيرة، المبعثرة في جميع محيطات العالم، إلى أن يكون لها صوت كاف في المجلس.

لذلك، يحدونا خالص الأمل أن يقدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي عينه الأمين العام، توصيات عملية ملموسة لجعل الأمم المتحدة أكثر مصداقية واستجابة لتطلعات الشعوب في كل ركن من أركان المعمورة. والجلسة العامة التي سيعقدها هذا الفريق في العام القادم سوف تتيح الفرصة لنا أيضا لتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف المحددة في الاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة.

وما فتئت موريشيوس تدعم الأمم المتحدة بنشاط في جهودها لإنقاذ الأجيال المتعاقبة من الحرب والمعاناة، والنهوض بالتقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة. وترى موريشيوس أن تعزيز الأمم المتحدة، في إطار نظام متعدد الأطراف يوثق به، هي الأداة الفعالة الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي لإحلال النظام وضمان الترابط فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الرايت أونرابل السير رابي ل. ناماليو، وزير الشؤون الخارجية والهجرة في بابوا غينيا الجديدة.

السيد ناماليو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يرحب بكم وفدي بحرارة في رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين ونتعهد لكم بالدعم. ونعلم أنكم تنتمون مثلنا أيضا إلى منتدى مجموعة الدول الجزرية الصغيرة، وبالتالي تتشاطرون معنا مشاكلنا وتحدياتنا المشتركة. وأرجو أن تنقلوا إلى سلفكم الأونرابل جوليان هنت، وزير الخارجية في سانت لوسيا، تحيات وفدي على قيادته القديرة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأتقدم بالشكر إلى الأمين العام، كوفي عنان، وموظفيه على العمل الجيد الذي ما برحوا يضطلعون به من أجل مجتمعنا الدولي.

إننا نعيش اليوم في عالم متغير، عالم يُذهِل حتى الأجيال السابقة. ولعل من أعظم إنجازات منظومة الأمم المتحدة عملية إنهاء الاستعمار التي حصل بموجبها أكثر من ٧٠ بلدا، بما فيها بلدي، على مكانها الشرعي في هذه الجمعية. ومع ذلك، فلن تكتمل تلك العملية إلا بعد أن تمارس الأقاليم الستة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، ومن بينها كاليدونيا الجديدة وتوكيلاو، حقها غير القابل للتصرف في حق تقرير المصير.

وما زال العالم يشهد طفرات كبيرة في التكنولوجيا، ولكننا في الوقت نفسه، نشهد ازدياد حدة بعض المعضلات العالمية – الفقر والجوع، والأضرار الناجمة عن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحروب والصراعات والإرهاب، في جملة أمور.

وكل بلد من بلداننا يواجه العديد من التحديات في هذا العالم المتغير، وأمسى كثير من هذه التحديات مشتركا بيننا جميعا، بغض النظر عن حجمنا، أو موقعنا أو مركزنا إن كنا من البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية. وفي ظل هذه

الظروف، والآن أكثر من أي وقت مضى، لا بد لنا أن نعمل معا كمجتمع للأمم حتى يساعد بعضنا بعضا في مواجهة تلك التحديات. ويبرز ذلك أكثر ما يبرز في مجال السلم والأمن الدوليين. فالعمل الإرهابي الذي يرتكب اليوم في إحدى الدول يؤثر على دول أخرى في المجتمع العالمي أيضا.

ونحن ندين المأساة التي وقعت مؤخرا في بيسلان، روسيا، والتفجير الذي وقع خارج مبنى السفارة الأسترالية في جاكرتا والأعمال الإرهابية الجارية في الشرق الأوسط والعراق وأجزاء أخرى من العالم. ونستنكر المأساة التي تدور فصولها في دارفور، السودان، ونشيد بكندا واليابان على مساعدتهما السخية.

وفي مثل هذه الظروف، فإن المدنيين الأبرياء، وخاصة النساء والأطفال، هم الأكثر تضررا. ولذلك، نؤيد جهود الأمين العام من أجل تعبئة المجتمع الدولي للانضمام إلى المعاهدات المعنية بحماية الأطفال.

وفي حالات كثيرة، يقتل الإرهابيون أيضا موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني، الذين يؤدون عملهم في تفان وإنكار للذات في ظروف صعبة من أجل خدمة إنسانيتنا المشتركة. وفي هذا الصدد، نحث كل الدول الأعضاء على دعم اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط تستعصي على الحل، الأمر الذي يتطلب اهتماما مستمرا ومتأنيا من الأمم المتحدة، لا سيما من مجلس الأمن. وتجربتنا الخاصة في صراع بوغانفيل علمتنا أنه يمكن أن يحل السلام إذا رغبت فيه كل الأطراف وأبدت الاستعداد لحل خلافاتها حقا. لذلك، نحث كل أطراف الصراع في الشرق الأوسط – بما في ذلك إسرائيل وفلسطين، فضلا عن الأطراف الفاعلة الرئيسية، وخاصة المجموعة الرباعية، على وضع خطة سلام تكون مقبولة للجميع.

إن بابوا غينيا الجديدة توافق على البيان الأخير الذي أدلى به الأمين العام كوفي عنان أمام الجمعية في جلستها الثالثة والذي سلط فيه الضوء على مدى أهمية سيادة حكم القانون إذا كان لنا أن ندرك السلام والأمن في العالم.

ولقد انضمت بابوا غينيا الجديدة، مثل العديد من الدول الأعضاء الأخرى، إلى عدة معاهدات لمكافحة الإرهاب سعيا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونعتقد أن التزامات تقديم التقارير بمقتضى أحكام تلك المعاهدات يجب أن تنظم بحيث تتضمن التقارير الإقليمية التي من شأنها أن تحل عددا من القضايا الجسام بالنسبة للبلدان ذات الموارد المحدودة. وبما أن عددا من هيئاتنا الإقليمية القانونية والعسكرية والمكلفة بإنفاذ القانون تجتمع بشكل منتظم، فإن تلك الاجتماعات يمكن أن توفر فرصة لجمع تقارير إقليمية عن مكافحتنا للإرهاب الدولي. ونعتقد أن هناك رغبة تامة في الوفاء بالتزامات المعاهدات؛ لكن إذا كان بالإمكان تخفيف بعض المهمات المرهقة عن البلدان الصغيرة من خلال تقارير إقليمية، فإن هيئات مثل لجنة مكافحة الإرهاب ومجلس الأمن والجمعية العامة والوكالات الأخرى ذات الصلة يمكن خدمتها على نحو أفضل.

وتقوم الدول الصغيرة بأفضل ما تستطيع للوفاء بالتزاماتها. ونحن نأخذ، مثل العديد من الدول الأعضاء الأخرى، مأخذ الجد مسؤولياتنا والتزاماتنا بمكافحة آفة الإرهاب الدولي والقضايا ذات الصلة، ومن بينها الاتجار بالبشر.

وتؤيد منطقة المحيط الهادئ أن تواصل الأمم المتحدة دراسة مفهوم الأمن الجماعي عن كثب وبشكل جدي إلى

جانب العمل الجماعي، وهما فكرتان ما زالت تقوم عليهما العديد من تحركاتنا لجلب الاستقرار إلى منطقتنا.

نحن حراس أكبر المحيطات وموارده. فلقد وهبت بابوا غينيا الجديدة، على نحو خاص، ما بين ٥ إلى ٧ في المائة من التنوع البيولوجي في العالم. ولذلك، نتشاطر مسؤولية مشتركة عن حماية تلك الموارد التي تكتسي أهمية حيوية للبشرية والحفاظ عليها.

ونحن نشجع ممارسات تقطيع الأشجار على نحو قابل للإدامة من أجل تجنب استهلاك موارد غاباتنا المطيرة الشاسعة. وندين أساليب صيد الأسماك المدمرة، ونحث كل الدول الأعضاء على الانضمام إلى نظامي الإدارة والحفظ المستدامين من أجل تلبية الطلبات المستقبلية.

لقد اعتمد زعماؤنا في منتدى جزر المحيط الهادئ مؤخرا رؤية جديدة لمنطقة المحيط الهادئ في شكل خطة المحيط الهادئ التي تشمل أربعة مجالات رئيسية: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والأمن والحكم الرشيد.

وسيشارك منتدى جزر المحيط الهادئ مع الاتحاد الأوروبي وشركاء إنمائيين آخرين في الدفع قدما بمصالح المنطقة، وخاصة ما يتعلق منها بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وأشاطر وجهة النظر التي أعلنها متكلمون آخرون ومفادها أنه لا يمكن أن يكون هناك أمن من دون تنمية، وبالمقابل لا يمكن أن تكون هناك تنمية من دون سلام وأمن. وباعتبارهما أمران مترابطان مهمان، يتعين علينا أن نتناولهما في وقت واحد إذا أردنا أن يسود السلام والتنمية المستدامة.

ويسرنا أن نرى التضامن والمساعدة الإقليميين في حالات الصراع يؤتيان نتائج جيدة في بوغانفيل ولدى جارتنا، جزر سليمان. كما نلاحظ أن أعمالا أخرى قام بها قادتنا، مثل إقامة مركز تنسيق المحيط الهادئ للجريمة عبر الحدود الوطنية في فيجي، تعزز إنفاذ القانون وتقاسم المعلومات الاستخباراتية في المنطقة.

وفيما يتعلق بالحكم الرشيد، شجع قادتنا الحكومات الأعضاء في المحيط الهادئ على التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تماشيا مع روح إعلان بيكيتاوا.

واستفادت بابوا غينيا الجديدة خلال السنوات العديدة الماضية من المساعدة الإقليمية والدولية في إعادة بناء جزيرة بوغانفيل وتطبيع الحالة فيها بعد صراع دام عقدا من الزمن. ونشكر أعضاء مجلس الأمن، السابقين والحاليين على حد سواء، على حسن نواياهم وصبرهم وتفهمهم لما مثّل تجربة مؤلمة جدا لنا. ونحن قدَّرنا دعم ونصائح كل واحد من أعضاء المجلس طوال تلك العملية الهامة. فلقد أثر الصراع بشكل كبير على وطننا وتعلمنا منه العديد من الدروس. إننا نعيد تثبيت حكم القانون من خلال عملية دستورية عميقة وشاملة ستفضي إلى حكومة متمتعة بالحكم الذاتي ومنتخبة ديمقراطيا لشعب بوغانفيل. وفيما نقترب من تحقيق ذلك، ندرك أيضا أن أية خطوة تتخذ الآن من أجل الصياغة النهائية لدستور بوغانفيل وتعزيزه تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لتقديم دعم ناجح لحكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي.

وما زلنا نتلقى دعما ومساعدة ثمينين لعملية السلام من الأمين العام وكذلك من جيراننا في المحيط الهادئ: أستراليا ونيوزيلندا وفيجي وتونغا وفانواتو وجزر سليمان. فقد ساعد شركاؤنا في التنمية بشكل كبير على إعادة البناء واستعادة الخدمات في بوغانفيل، ومن بينهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والاتحاد الأوروبي، وأستراليا، ونيوزيلندا،

واليابان إضافة إلى آخرين. إننا نشكرهم جميعا ونتطلع إلى استمرار دعمهم وتعاونهم.

وما زلنا قلقين بشأن أمن وهشاشة العديد من الدول الجزرية الصغيرة. وكما أشار إلى ذلك قادة المحيط الهادئ وصادقوا عليه في مؤتمر القمة الأخير لمنتدى جزر المحيط الهادئ المنعقد في ساموا، فإن الاجتماع الدولي المقبل لاستعراض ١٠ سنوات من برنامج عمل بربادوس، المقرر عقده في موريشيوس سنة ٢٠٠٥، سيتيح فرصة لنناقش مع شركائنا في التنمية العديد من القضايا التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة، ومن بينها دول منطقتنا دون الإقليمية.

إن تنمية النساء والأطفال من خلال الرياضة يجب أن تشغل مكانة خاصة في سعينا لتحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعبنا. ونحن نعمل بجد أيضا على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وما دام وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يخلف نتائج مدمرة في العديد من البلدان النامية. ولقد صادق قادتنا في منطقة المحيط الهادئ على استراتيجية إقليمية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشيرين إلى ضرورة التصدي لهذه القضية على نحو عاجل.

وستبقى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دائما تهدد استقرار العديد من الدول الصغيرة. وبالتالي نتطلع إلى مواصلة العمل من أجل وضع خطة عمل تدعمها الأمم المتحدة للتصدي للأسلحة الصغيرة.

ويشكل تغير المناخ تهديدا للبشرية برمتها، وبالتالي يستحق اهتمام المجتمع الدولي الذي عليه أن يعمل أعضاؤه معا من أجل التصدي له. إننا نقدر موقف المملكة المتحدة كما أكده رئيس الوزراء الرايت أونرابل توني بلير، في بيان صدر مؤخرا، يبرز تهديد ارتفاع مستوى البحر وقضايا ذات صلة. وأنا أدرك أن هناك دراسات علمية قيد التنفيذ، لكن القضية الحقيقية هي أن آثار تغير المناخ والاحترار العالمي يشعر بهما يوميا العديد من الدول الجزرية الصغيرة. فنحن في بابوا غينيا الجديدة، لم نعد أكثر حصانة أمام تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر من العديد من الدول الجزرية الصغيرة الأخرى. فأهالينا في بابوا غينيا الجديدة، مثل الأهالي في بلدان المحيط الهادئ المجاورة لنا، يتضررون بارتفاع مستوى البحر. وإننا نتعاطف مع زملائنا في العديد من الدول الجزرية الأخرى التي تعاني بشكل متواصل من آثار المشكلة. فمحنتنا تزيدها تفاقما الكوارث الطبيعية، ومنها الخراب الذي تتسبب به الأعاصير والزوابع والزلازل والتفجيرات البركانية والفيضانات والأمواج العاتية الناجمة عن الزلازل.

وفي ذلك السياق، نعرب عن تعاطفنا مع شعوب وحكومات منطقة البحر الكاريبي، وخاصة شعوب وحكومات غرينادا وهايتي وجامايكا وكوبا وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية من بين بلدان أخرى، وكذلك سكان مدن وبلدات الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية التي اجتاحتها العواصف الأخيرة.

وبوصفنا مجتمعا دوليا، علينا أن نستجمع مواردنا وندرس سبل التخفيف من الآثار غير الضارة لتغير المناخ من أجل مساعدة تلك الدول المعرضة للخطر. ونعرب عن سرورنا لعزم الاتحاد الروسي على دراسة إمكانية أن يصبح طرفا في بروتوكول كيوتو، ونحث الآخرين على الاعتراف بمسؤولياتهم إزاء المجتمع الدولي من خلال قيامهم بالعمل نفسه.

ونتطلع إلى التقرير النهائي للفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي عينه الأمين العام والذي سيشكل أساسا للمناقشات رفيعة المستوى بشأن إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك توسيع وتشكيل مجلس

الأمن. ونعتقد أنه يجب توسيع عضوية مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، لمراعاة نقص تمثيل البلدان النامية من مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما نعتقد أنه يجب أن تدرس بجدية مسألة منح اليابان وألمانيا عضوية دائمة مع المساواة في الامتيازات والالتزامات. كما يمكن دراسة ترشيح بلدان أخرى لديها المؤهلات والنزاهة الملائمة، وخاصة من العالم النامي.

كما نشيد بالإشارات التي أدلى بها الفريق إلى أن تعريف التهديدات ''المطلقة'' مقابل ''اللينة'' لم يعد مناسبا. وسيمكِّن ذلك من عقد مناقشة صحيحة وموضوعية لأن التهديدات التي يتم إدراكها يمكن أن تتفاوت النظرة إليها وذلك اعتمادا على مكان وجود هذه التهديدات.

بعدما قلت ذلك، تؤمن بابوا غينيا الجديدة بأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يكون شاملا، وبأن الجمعية العامة ينبغي أن تستعيد دورها البارز بوصفها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة. وذلك سيمكن الدول الأعضاء، الكبيرة والصغيرة، من المشاركة على نحو أكثر فائدة في مواجهة كل التحديات بطريقة فعالة لمساعدة الأمم المتحدة في الوفاء بدورها سعيا لتحقيق عالم مسالم وعادل ومزدهر. ذلك هو المقصد الذي أنشئت من أجله الأمم المتحدة.

وبينما نقترب من استعراض الأهداف الإنمائية للألفية في العام المقبل ومن الذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة، ينبغي لنا جميعا أن ننظر إلى الحاجات الماسة لأغلبية البشر. ويؤمن وفدي بأن الأهداف الإنمائية للألفية تقدم المخطط لبلوغ تلك الغايات.

أخيرا اسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على دعم بابوا غينيا الجديدة لسياسة الصين الواحدة، التي تقدم أساسا سليما لعلاقاتنا الثنائية مع جمهورية الصين الشعبية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل باراك سوب موتامات، وزير خارجية فانواتو.

السيد موتامات (فانواتو) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إلى هذا الجمع بتحيات حارة من شعب جمهورية فانواتو.

بادئ ذي بدء أغتنم هذه الفرصة لتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. كما أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن التقدير مع عميق الامتنان لمساهمات سلفكم، الذي أدار بكفاءة عالية عمل الدورة الثامنة والخمسين حتى ختامها.

وهنا، لا بد أن أنوه بالدور البارز للأمين العام كوفي عنان، الذي أبدى عزما في جهوده لتنشيط قدرة المنظمة على تلبية الشواغل العالمية. ويؤكد وفدي مرة أخرى دعمه لقيادة السيد عنان للأمم للمتحدة على نحو يتسم بعمق التفكير والدقة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأنقل تعازي حكومة وشعب فانواتو إلى شعوب الدول الكاريبية، وبوجه خاص هايتي، لخسارة العديد من الأرواح والأضرار الواسعة التي سببتها قوى الطبيعة المدمرة التي اكتسحت المنطقة مؤخرا. إننا نقدم دعمنا المعنوي لها ونتضرع أن تستعيد الشعوب المصابة عافيتها قريبا وأن يُعمل بسرعة على إعادة تأهيل وبناء المناطق المتضررة في بلدانها. إن النكبات الطبيعية تلك التي لا مفر منها تظهر بجلاء مرة أخرى مدى الخطر الشديد والفريد الذي تتعرض له الدول الجزرية، مما يلحق ضررا خطيرا بالاقتصادات الوطنية.

في كل عام، ومن على هذه المنصة، نؤكد مجددا إيماننا وثقتنا بدعم مقاصد ومبادئ الميثاق. وقد دخلنا الألفية الجديدة بتوقعات وآمال كبيرة حيال إقامة عالم عادل وأفضل لجميع مواطنينا. إلا أن انعدام الأمن العالمي وتنوع أبعاد الصراعات الخطيرة خلقا حالة مخيفة. ومن المتوقع أن يتخبط

العالم في مزيد من الاضطرابات ما لم يتم تنشيط دور الأمم المتحدة – الهيئة العالمية الوحيدة بصدق – وما لم تستعد مسؤوليتها المشروعة في التصدي لأسباب الصراع وصون السلام والأمن. إنني آت إلى الجمعية مع قليل من التوجس، لأنني أرى عالمنا يهتز ويخرج عن نطاق السيطرة ما لم يلتزم أعضاؤه بعالمية عملية صنع القرار في الأمم المتحدة لدى التصدي للشواغل العالمية.

إن العالم يقف عند مفترق طرق، ونجتمع هنا عند منعطف حرج. ونرى من حولنا العالم تعصف به الصراعات الأهلية والحروب والفقر والمرض والمجاعة والجفاف والكوارث الطبيعية والإرهاب وتدهور البيئة واستنزاف الموارد البرية والبحرية وغيرها من الظواهر. إن تشريد الناس من موائلهم الطبيعية والمعاناة الإنسانية في أجزاء عديدة من العالم يبينان أنه ما لم تنفذ استراتيجيات علاجية على الفور، فإن الوضع العالمي سيستمر في التدهور.

علاوة على ذلك، يمثل ظهور الصراع في مناطق اعتقدنا أنها مستقرة، وتدهور القانون والنظام، والقتل الطائش للناس الأبرياء، تذكرة مؤلمة بأننا نحتاج إلى إعادة التفكير في سياساتنا وقراراتنا. لقد جلبت العولمة معها الفرص والتحديات على حد سواء، ولكن بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة فإن التحديات المنذرة بالأخطار تطغى على الفرص. هذا هو واقع الحال.

تلك التطورات السلبية تقودني إلى الاستنتاج أن الأمم المتحدة لا غنى عنها وأننا جميعا بحاجة إلى أن نعمل بوصفنا أصدقاء وشركاء على قدم المساواة. لقد قربت العولمة الأمم بعضها من بعض. وهناك روابط وثيقة قائمة بيننا ويعتمد بعضنا على بعض. وذلك يتطلب تعاونا وتوجيها شاملين من كل الأعضاء المسؤولين في المنظمة. ومن المفهوم أن تكون للأقوياء مصالحهم الخاصة، لكن هذا يجعل من اللازم إبداء تعاون أصيل وحسن نية لتلاقي تلك المصالح. وإن دور الأمم المتحدة في ذلك الصدد يجب أن يبقى أساسيا لكفالة التوافق مع الإطار القانوني الدولي. فالسياسات والقرارات المنفردة لن تؤدي إلا إلى خلق المزيد من الانقسامات والعداوات.

ومع مراعاة ذلك، أؤمن بأنه يوجد الآن توافق في الآراء حول تطبيق إصلاحات بعيدة الأثر تجعل الأمم المتحدة مهمة لكل أعضائها، مع تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في حفظ السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

إن حكومتي تدعم دعما تاما جهود إصلاح الأمم المتحدة لكفالة أن تصبح منظمة أقوى وأكثر فعالية. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي رأي الوفود الأخرى حول الحاجة إلى استعراض عضوية مجلس الأمن حتى تعبِّر بشكل أفضل عن التوزيع الجغرافي وعن المجموعات الأقل تمثيلا من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، من دون المساس بسلطة المجلس.

ويحدوني الأمل أن تترجم كل الخطابات التي ألقيت أمام الجمعية إلى إجراءات ملموسة وعملية. ويجب أن نتحلى بالحزم في رغبتنا الجماعية في العمل معا بوصفنا أمما ذات سيادة للتصدي لمشاكل العالم عبر المؤسسات المتعددة الأطراف. إن المخطط الأساسي للتعاون الدولي قد تم وضعه، لكن إصلاح هياكل معينة في منظومة الأمم المتحدة يجب أن يعتبر شرطا أساسيا إذا كنا جادين في المضي قدما. وإن نقطة الضعف في الهيكل الحالي تتمثل في اختلال توازن القوة في منظومة الأمم المتحدة. لقد أصبحت مزمنة إلى درجة أنها أضعفت التركيز المتعدد الأطراف للأمم المتحدة وتماسكها وطابعها الدولي.

إن مبدأي الديمقراطية والحكم الصالح اللذين ينادي بهما ويناصرهما بعض الأعضاء بحماس يجب أن ينعكسا في

عملية إعادة التنظيم وعملية صنع القرار في منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تدعم فانواتو إعادة النظر في العضوية الدائمة في مجلس الأمن لتشمل اليابان وممثلا واحدا من كل من القارة الأفريقية والشرق الأوسط ومجموعة البلدان النامية الصغيرة. ومن شأن وجود مجلس أكثر تمثيلا أن يحقق الانفتاح والشفافية وأن ينمي الثقة وأن يحسن التفاهم والتعاون. إن إعادة هيكلة عضوية مجلس الأمن قد طال انتظارها أكثر مما يجب. وإن التنوع جوهري في هذا المضمار.

وتتطلع حكومتي إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات وعوامل التغيير، الذي شكله الأمين العام.

ورغم أن الحرب ضد الإرهاب تحتل مكان الصدارة، فإنها لا يجوز أن تطغى على جدول أعمال التنمية الاجتماعية – الاقتصادية والشواغل الأمنية الخطيرة الأخرى التي تضر بالعالم النامي، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة. إذ أن الموارد ستحول لا محالة إلى محاربة الإرهاب بكل أوجهه، لكن الحاجة تدعو إلى اتخاذ قرارات حصيفة. وإزاء هذه الخلفية يود وفدي أن يعلن تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود أخرى عن حتمية مساعدة الجهود الإنمائية للأمم النامية، وبوجه خاص فيما يتعلق بشواغل الدول الجزرية الصغيرة المتعلقة بضعف حالتها.

لقد اعتمد الزعماء في مؤتمر قمة الألفية ثمانية أهداف إنمائية للألفية، وحددوا أهدافا يجب بلوغها في موعد أقصاه ٢٠١٥. ومع أن التعهدات قطعت فإن الأداء الكسول لبلدان كثيرة، بما فيها فانواتو، يبرهن على الحاجة إلى دعم دولي أكبر في مساعدة البلدان على بلوغ تلك الأهداف.

إن الحالة الاقتصادية العالمية اليوم فيها تمييز ضد كثير من الاقتصادات النامية. فالممارسات التجارية المجحفة وفرض سياسات تدخلية على الاقتصادات الوطنية – بما في ذلك اقتصاد فانواتو – تلحق الضرر بتلك الاقتصادات بفتحها أمام شروط غير مؤاتية لا تخدم إلا مصلحة الأمم الأقوى. وفترة ما بعد جولة كانكون تشكل تحديات بالغة الشدة للبقاء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي لكثير من الأمم النامية الصغيرة مثل فانواتو.

وينصب اهتمام حكومتي الأولي على القطاع الاجتماعي، وتحديدا على الصحة والتعليم. ويشكل جدول الأعمال ذات الأولوية، الذي بدأ تطبيقه العام الماضي بالتشاور مع شركائنا الإنمائيين، عاملا حفازا لخطط فانواتو الإستراتيجية على المديين المتوسط والطويل. وإطار السياسة الإنمائية العامة هذا يتمشى مع تحقيق مرامي الأهداف الإنمائية للألفية، ويؤكد الحاجة إلى تمكين السكان في أريافنا عن طريق مبادرات بناء الهياكل الأساسية وبناء القدرات. ونهيب بشركائنا الإنمائيين أن يقدموا لنا مساعدة كافية على تنفيذها.

بتلك الملاحظة يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للولايات المتحدة الأمريكية على منح فانواتو أهلية الحصول على التمويل الإنمائي من حساب تحدي الألفية.

إن المسؤولية الأولية عن التنمية تقع على عاتق الدولة نفسها. غير أن التأثيرات الخارجية والمعونة المشروطة لم تتناسب بصورة كافية مع أولويات ومنجزات فانواتو الإنمائية. والذريعة وراء جعل تقديم المساعدة الإنمائية مشروطا بتقديم المشورة الخارجية كانت تحسين الحكم والقطاعات الأخرى التي تعتبر حيوية لإقامة اقتصاد قوي. وفي حالة فانواتو لم تتمخض هذه الحجة عن نتائج ملموسة، حيث

انعكس تقييد التقدم في مجاهدتنا المستمرة في تطبيق الإصلاحات المفروضة علينا من قبل قوى أجنبية.

ويجب أن يكون سياسة المتلقي والمساعدة الخارجية، على حد سواء، متوازنتين وأن تراعيا المصالح الوطنية. وغالبا ما يحدث أن يساء فهم رد الفعل العادي ذاك من قبل بعض شركائنا في التنمية. ومن وجهة نظر فانواتو ينبغي للإصلاحات الموجهة من الخارج أن تدعم بشراكة متساوية تحترم التقاليد والثقافات المحلية وحقوق كل المواطنين من دون الإخلال بالآليات الجوهرية التي توحد المجتمع والتي كفلت التماسك بيننا على مر الزمن. وجدول الأعمال القائم على الاستغلال لن يؤدي إلا إلى تآكل وتفكيك تلك الآليات المغروسة في نفوسنا، ويضعف قدرتنا أمام التغيرات السريعة التي تؤثر علينا جميعا اليوم. إن فانواتو تعتنق الديمقراطية ومفاهيم الحكم والشفافية، لكن تلك المفاهيم يجب تكييفها حتى تتلاءم مع النظام التقليدي من دون الإضرار بأهمية ومغزى تلك المبادئ العميقة الأثر.

في الآونة الأخيرة اتسم تاريخ منظمتنا بالتردد مما يشوه سجل الأمم المتحدة. وأعني مسألة تقرير المصير القديمة العهد، وعلى وجه التحديد قضية بابوا الغربية، وإنني أفعل ذلك مع المراعاة التامة للميثاق ورفع لواء المبادئ التي تظل تهتدي بها جهود المنظمة في عملية تقرير المصير. لا بد للأمم المتحدة من توخي الاتساق في القرارات التي تتخذها اعترافا بالحقوق الأساسية لشعب بابوا الغربية في تقرير المصير. والحقيقة المحيطة بما يسمى عهد الاختيار الحر يجب فضحها للشقيقات والأشقاء الميلانيزيين في بابوا الغربية ولسائر المجتمع الدولي. وأكثر الأمور مدعاة للحزن قرار الجمعية العامة ٢٥٠٤(د - ٢٤) المتخذ في ١٩٦٩ بشأن بابوا الغربية. كيف يمكن للأمم المتحدة أن تواصل تجاهل صيحات أكثر من ٣ ملايين إنسان يطالبون بالعدالة؟ وبصفتنا زعماء العالم، أعربنا مرارا وتكرارا عن شواغلنا العميقة واستيائنا من حقيقة أن قرارات وإجراءات معينة اتخذتها الأمم المتحدة أو أجهزتها لم تكن متسقة مع أغراض ومقاصد الميثاق. ولكن، في حالة بابوا الغربية، لم يبذل أي جهد لتصحيح الانتهاك السافر للممارسة الدولية المستقرة. وبالتالي يصبح من مسؤوليتنا أن نتناول هذا المجال الغامض من التاريخ.

إن الخلافات والشواغل المستمرة المثارة حول قانونية الصكوك التي اعتمدتها الأمم المتحدة وأبرمت على مر السنين - مثل اتفاق نيويورك لعام ١٩٦٢ لتوجيه إدارة الأمم المتحدة لما يسمى بعهد الاختيار الحر في بابوا الغربية - مثال واضح يطعن في نزاهة وشرعية قرارات الأمم المتحدة في ذلك الحين. ومن رأينا أن ممارسات الأمم المتحدة كانت مهزلة كاملة دبرت فقط لتناسب المناخ الجيوسياسي السائد في تلك الفترة. إن الأمم المتحدة لا يمكنها ولا يجوز لها أن تواصل تجاهل إخفاقاتها الماضية. فمن الخطأ أخلاقيا وسياسيا وقانونيا عمل ذلك. وعلى هولندا بصفة خاصة، التي كانت السلطة الاستعمارية السابقة، أن تعترف بأنها يجب أن تتحمل بعض المسؤولية عن المساعدة على تسوية هذه الحالة المؤسفة لبابوا الغربية بطريقة سلمية شفافة. لماذا لا يتحمل أحد المسؤولية عن تلك القرارات الظالمة التي تظل اليوم تلحق الأذى بحياة الملايين من الناس؟

لذلك تدعو فانواتو إلى تشكيل لجنة تحقيق خاصة لاستعراض سلوك الأمم المتحدة فيما يتعلق بعهد ١٩٦٩. وندعو الأمم المتحدة أيضا إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق تفحص الحالة في بابوا الغربية من حيث انتهاكات حقوق الإنسان والمسائل الأخرى ذات الصلة. ونطالب بإعادة إدراج بابوا الغربية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وتلك مسؤوليات تنطوي على تحد حاسم.

وفيما يتعلق بمسألة أخيرة، يؤكد وفدي مجددا وبقوة دعمه للقرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي اعتمد أثناء الدورة السادسة والعشرين في ١٩٧١، والذي اعترف بالتمثيل القانوني والسياسي لجمهورية الصين الشعبية عضوا بالأمم المتحدة. وتكرر فانواتو مرة أخرى دعمها الذي لا يني لوحدة الصين، وتحث كل أعضاء الأمم المتحدة على العمل لتحقيق مصالح السلام العالمي والاستقرار في منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

في الختام، أود أن استرعي انتباه الجمعية إلى قضية أخرى ذات أولوية ولها أهمية قصوى بالنسبة لحكومتي وبلدي. أريد أن أطرح مرة أخرى مسألة نقل مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من فانواتو إلى مكان آخر. إذ لم يتم التشاور مع حكومتي بالشكل المناسب في هذا الصدد، وهي تطلب إعادة النظر في قرار نقل المركز من فانواتو. وإذا كان هناك شك في أهمية وجود المركز بالمنطقة، فإن حكومتي تقترح أن يُجرى استعراض مناسب بغية إعادة هيكلة مكتب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لنقل مركز عمليات المحيط الهادئ إلى بانكوك. ويمكن تنسيق برامج وأنشطة اللجنة من خلال أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة.

آمل أن تسود الحكمة خلال استمرار النقاش حول مصيرنا في المستقبل. وبالرغم من الفوارق والتنوع، فإن تحقيق الأمن البشري للجميع أهم هدف بالنسبة لنا. ويجب أن يبقى ذلك محور تركيز جدول أعمال الأمم المتحدة. والسؤال الأساسي هو ما إذا كان الأعضاء سيسمحون للأمم المتحدة بالقيام بإصلاحات مهمة بغية مواجهة التحديات المقبلة. ويبقى المستقبل رهنا بما نفعله.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانسوا كسافيي نغوبيو، وزير الدولة المسؤول عن العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون.

السيد نغوبيو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تم انتخابكم، سيدي الرئيس، لتتقلدوا منصب رئيس الجمعية العامة. وأنتم تشرعون في مهمتكم، إنه لمن دواعي السرور أن أبلغكم أحر التهانئ الأخوية من شعب الكاميرون، شقيق بلدكم غابون وجاره وصديقه، وكذا من حكومة الكاميرون ورئيسها، السيد بول بيا. إن انتخابكم يتوج مساركم المهني الممتاز وهو تحية تقدير واحترام لدبلوماسية غابون تحت القيادة الرشيدة للرئيس الحاج عمر بونغو أونديمبا.

كما تود الكاميرون أن تهنئ الأعضاء الآخرين في مكتب الدورة التاسعة والخمسين. وإننا نؤكد كامل تعاوننا معكم، سيدي الرئيس، ونقول لكم إننا رهن إشارتكم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بخلفكم، السيد جوليان هنت، على العمل المهم الذي أنجزه بالدعم الدؤوب من المكتب، وبالخصوص فيما يتعلق بعملنا المشترك لإصلاح المنظمة وزيادة فعاليتها، باستعراض أساليب عمل الجمعية العامة، من بين أمور أخرى.

إن السنة المنقضية عززت عزمنا المشترك على تقوية تعددية الأطراف وإعطائها الأولوية في تدبير الشؤون الدولية في النظام الدولي الجديد، مع كون الأمم المتحدة أساس وإطار ذلك النظام. وعلى الرغم من التقلبات التي عرفتها الأمم المتحدة، وبالخصوص في مجلس الأمن، حان الوقت لإجراء نقاش نشط بين دول العالم، التي تلتزم كلها بعالمية المنظمة وبدورها الوحيد الذي لا بديل له في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا السلم والأمن الدوليين. إن العالم يواجه تحديات عديدة، بعضها ذو طابع جديد.

أما التحديات الأخرى، وعلى الرغم من كونها قديمة ومعروفة أكثر، فإنها ما زالت بلا حلول حقيقية إما بفعل تعقيدها أو لقلة عزم المجتمع الدولي على تعبئة السبل والوسائل المناسبة.

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ستتلقى الجمعية العامة تقريرا من الفريق المتكون من الشخصيات البارزة الذي عينه الأمين العام للنظر في الإصلاحات التي من شأنها أن تجعل المنظمة أكثر فعالية وشفافية وديمقراطية وكذا أكثر قدرة على التصدي للتحديات الجديدة التي تقتضي اهتمامنا. وإنني على ثقة من أن الفريق لن يتوانى عن الاعتماد على المقترحات السابقة ذات الصلة لدى صياغة توصياته، وبالخصوص تلك التي صدرت خلال مؤتمر قمة الألفية. وفيما يتعلق بالكاميرون، يجب أن يكون الإنسان محور أية إصلاحات حقيقية للأمم المتحدة.

ما زال بلدي يدعو إلى المقترح الذي أعلنه الرئيس بول بيا، هنا في نيويورك خلال مؤتمر قمة الألفية. وقد دعا ذلك المقترح إلى إنشاء مركز في إطار الأمانة العامة لرصد الأخلاقيات الدولية يُعهد إليه بمهمة:

”إعلاء القيم الإنسانية الأساسية والعامة بين الأمم وفي داخلها“. (A/55/PV.5، ص ٣٧)

بالإضافة إلى ما سبق، يبدو أيضا أن الوقت قد حان لكي تعرب الجمعية العامة عن آرائها بخصوص إصلاح مجلس الأمن، وخصوصا فيما يتعلق بزيادة عضويته. ومما لا شك فيه أن المقترحات التي عُرضت في الجمعية العامة تشكل أساسا جيدا للنقاش. ولعل الجمعية تتذكر أن منظمة الوحدة الأفريقية طالبت بإعادة تشكيل مجلس الأمن بحيث يشمل سبعة مقاعد لأفريقيا، منها مقعدان دائمان. وذلك الاقتراح، الذي تؤيده الكاميرون بشكل كامل، ما زال قائما. غير أنه علينا أن نتوصل إلى توافق آراء ملموس في أقرب الآجال، ليكون ذلك مؤشرا على زيادة الشفافية وتجديد شرعية مجلس الأمن ليكون أكثر فعالية ومصداقية.

إن الكاميرون، إذ تقف جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى، مصممة على القضاء على الأخطار الجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين فعلا. إننا ندين الإرهاب الدولي بلا تحفظ وكذا كل أشكال الأصولية والتطرف التي توفر له المنشأ والوسيلة. لذا فإننا نؤكد من جديد تضامننا مع كل من وقعوا ضحايا للإرهاب، كما حدث في روسيا والشرق الأوسط مؤخرا.

والجهود التي يضطلع بها مجلس الأمن في ذلك الصدد جهود مشجعة. غير أننا نرى أن الوقت قد حان لتشمل العولمة العالم بأسره وليُعقد بشأنها مؤتمر في مستوى القمة. لقد حان الوقت لكي نعمل معا ضد وحش الإرهاب المتعدد الرؤوس. وتقترح الكاميرون مرة أخرى أن يعقد مؤتمر رفيع المستوى على وجه السرعة بغية تحديد استراتيجيات أكثر فعالية لمحاربة الإرهاب بشكل جماعي.

إن الأخطار الجديدة التي تواجه العالم تشكل تحديات حقيقية، وليس من الصواب إلا أن نعطيها أولوية مؤكدة. وسيكون ذلك النهج مناسبا تماما بينما ستبقى الاهتمامات التقليدية الأخرى للمنظمة محط اهتمامنا الكامل. وترى الكاميرون أنه ما من شيء يبرر الإرهاب. إلا أن التصدي للإرهاب وللأخطار الجديدة الأخرى لا يمكن أن يكون عسكريا فقط.

يجب أن يركز العالم الحديث على أسباب العنف والمظالم التي تقوض السلم الدولي. إن حل الصراعات الإقليمية في أفريقيا والشرق والأوسط وفي أمكنة أخرى، ومحاربة الفقر والتعبئة ضد الأوبئة الفتاكة، وضد فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز على وجه الخصوص، وإصلاح اختلال التوازن في التجارة العالمية في السلع والخدمات،

ومعالجة الديون الخارجية للدول الفقيرة – كل تلك التحديات، شأنها شأن الأخطار الجديدة، تتطلب اهتمام المنظمة.

وأورد هذه المقارنة لأننا نتعرض اليوم لمجازفة حقيقية تتمثل في التعود على الفقر الذي يقتل الآلاف كل يوم، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء. إن التضامن مع الفقراء يجب أن يصبح واقعا ملموسا بدلا من التشدق بالكلام. وبغية محاربة الجوع والفقر، نحتاج إلى التمويل بمبالغ ضخمة من القطاعين الخاص والعام. ونحتاج إلى أن نتخلص من أعباء الديون.

إن عالم اليوم يواجه مفارقة. فأفقر البلدان هي التي تكون اقتصاداتها أكثر انفتاحا وحرية. وحتى قطاعها غير التجاري تمت خصخصته، مما أسفر عن بطالة الملايين من المواطنين وزعزعة استقرار القطاعات الأساسية للمجتمع، كالماء والكهرباء، لعدة سنوات، وعن عواقب وخيمة أضرت بالنشاط الاقتصادي بأكمله. إن النظام الاقتصادي الحالي، ما لم نحترس، من شأنه أن يرسخ – بل أن يديم – العلاقات الحالية المبنية على القوة لمنفعة البلدان الغنية على حساب البلدان الفقيرة. والبلدان الغنية تستطيع بسهولة تقديم إعانات لقطاعها الزراعي وصناعتها وشركات طيرانها، من بين قطاعات أخرى. أما البلدان الفقيرة فيتعين عليها، تحت الأعين الساهرة للمؤسسات المالية التي لا تسمع أصواتها فيها، أن تخضع أنفسها لقانون السوق. والقطن الصادر من غرب ووسط أفريقيا خير مثال على العولمة المختلة المجحفة. لكن ذلك يجب ألا يثبط عزيمتنا، والكاميرون مقتنعة بأن الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس، ستتخذ مبادرات قوية لمساعدة البلدان الفقيرة ولكفالة تكييف العولمة وجعلها أكثر إنصافا وفائدة للجميع. ويجب إصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل جذري بقصد ضمان مشاركة أكبر من الأمم المتحدة.

ونفس القضايا التي تنطبق على الاقتصاد تنطبق أيضا على الصحة. إن عالمنا، إذا ما نظرنا إليه بكليته، عالم غني. فهو يملك الوسائل لتوفير الصحة الكافية للجميع. وإن الأدوية متوفرة بقدر كاف يجعل من الممكن احتواء الأوبئة الواسعة الانتشار. وما فتئ العلماء والباحثون وأرباب الصناعة الصيدلية يخطون خطوات واسعة بصورة يومية في محاربة الملاريا والسل والالتهاب السحائي والكوليرا، من بين أمراض أخرى. إلا أن تلك البلايا تقتل الملايين من الأفارقة كل يوم. وسبب ذلك هو الفقر ونقص وسائل الحصول على الرعاية والأدوية.

وفيما يتعلق بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، المروع للغاية بسبب استعصائه على العلاج، نحن نرحب بحقيقة أن الأبحاث العلمية اليوم تجعل من الممكن تقليص نطاق آثاره المدمرة. إن مؤتمر بانكوك الدولي المعني بالإيدز أعطى بلا شك سببا للأمل. والتعهدات الهامة التي قطعت فيما يتعلق بالمساعدة على القضاء على تلك البلية تعلن بصورة يومية. ومع الأسف، فإن أغلب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية عاجزون عن الحصول على مضادات فيروس الإيدز بسبب افتقارهم إلى الأموال اللازمة. إن محاربة الإيدز قضية عالمية تتطلب منا جميعا تضافر الجهود.

سبق أن تطرقت إلى الصراعات الإقليمية. إن آثارها السلبية على البيئة الدولية، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو من الناحية الإنسانية أو الأمنية، لا تقتضي مزيدا من التوضيح. وأفريقيا، كأنها لم تكن تواجه ما يكفي من العقبات، الآن أشد القارات ابتلاء بالصراعات، ويتجلى ذلك في جدول أعمال مجلس الأمن.

غير أن الحالة في بعض البلدان تبعث على شيء من التفاؤل. فالتطورات في ليبريا وسيراليون وغينيا – بيساو وجزر القمر تعطينا أسبابا للأمل. والالتزامات القوية التي قطعتها مؤخرا الأطراف السياسية الفاعلة في الأزمة القائمة في كوت ديفوار تفتح بدون شك آفاقا أفضل لذلك البلد الشقيق والصديق.

وفي وسط أفريقيا تظل الحالة، رغم بعض التحسن، مثيرة للقلق. فهي تتطلب يقظة دائمة ومشاركة متزايدة من المجتمع الدولي على كل المستويات. والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي أعلن عنه عدة مرات لكنه كان دائما يؤجل، لا بد من عقده أخيرا في موعده المحدد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وذلك سييسر إرساء أسس جديدة للتعاون البناء بين بلدان المنطقة، بما يتفق ومصالح شعوبها بشكل خاص.

وبصدد وسط أفريقيا أيضا، يحدونا الأمل في هذه الدورة أن تعالج المناقشة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الشواغل التي أعرب عنها رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية لبعثة التقييم المتعددة التخصصات التي أوفدها الأمين العام إلى وسط أفريقيا. وأذكّر هنا بأن رؤساء الدول قد أعربوا بشكل قوي وجماعي عن رغبتهم في وجود تمثيل سياسي للأمين العام في وسط أفريقيا من خلال هيكل دون إقليمي دائم. وقد أحطنا علما بالبيان الذي أدلى به وفد جمهورية الكونغو في هذا الشأن، بصفته رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

إن أزمة دارفور تشكل حاليا أكبر شاغل في قارتنا. ورغبة في تجنب كارثة بحجم الكوارث التي حدثت في الماضي، تولّى الاتحاد الأفريقي هذه المسألة بدعم حاسم من مجلس الأمن وشركاء دوليين آخرين. ويحدونا جميعا الأمل في التوصل بسرعة إلى حل ايجابي. وحتى يتسنى هذا، يجب أن يكون الحوار متواصلا ومستشرفا المستقبل وطوعيا من جانب كل الأطراف في الأزمة. ومن المؤكد أن إظهار السلطات السودانية الإرادة السياسية والعزيمة يمثل عنصرا حاسما؛ وعليها أن تواصل التحلي بهما. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تجنب كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل. وعلى أي حال، فإن على المجتمع الدولي أن يحشد جهوده بقدر أكبر لدعم الاتحاد الأفريقي لاتقاء هذه اللعنة وتفادي هذه الأزمة الكبرى دون تأخير.

إن بلدي يكرس نفسه بإخلاص للسلام. ولن يدخر أي جهد لتشجيع التسوية السلمية للصراعات. وفي ذلك الصدد، سيواصل جهوده في النهوض بالسلام في جميع أنحاء العالم وعلى وجه التحديد في أفريقيا وفي وسط أفريقيا وفي خليج غينيا.

يعلم الأعضاء أن محكمة العدل الدولية في لاهاي أصدرت، بعد مداولات طويلة دامت ما يقرب من ١٠ سنوات، حكمها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، فيما يتعلق بالنزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا. وقد اتفق البلدان، في إطار اللجنة المشتركة التي أنشأها الأمين العام وترأسها ممثله الخاص، على تحديد سبل ووسائل تنفيذ ذلك الحكم، واعتمدا برنامج عمل يتضمن إطارا زمنيا محددا، أقره رئيسا دولتيهما والأمين العام في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وقد وصف الأمين العام ببلاغة في تقريره التقدم المحرز في هذا السياق. وإننا نهيب بأسرة الأمم المتحدة أن تقدم دعمها التام للأمين العام وأن تستخدم نفوذها لمساعدة نيجيريا والكاميرون على تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية.

وسواء كان البند المعروض للنقاش إصلاح منظمتنا لجعلها أكثر فعالية وديمقراطية وشرعية؛ أو عملية السلام في الشرق الأوسط لإعادة العمل بخارطة الطريق؛ أو تهدئة

الأوضاع أو الإعمار أو تعزيز الأمن وبناء المؤسسات في العراق وأفغانستان؛ أو تسوية النزاعات الأفريقية وجهود التعمير فيما بعد الصراع في تلك البلدان؛ أو مكافحة مرض الإيدز والأوبئة الأخرى؛ أو تكييف الآليات المالية والتجارية لمساعدة أضعف البلدان وأكثرها عرضة للخطر؛ أو، أخيرا، استئصال الفقر، فإن المسؤوليات الملقاة على عاتقكم، سيدي الرئيس وأخي العزيز، كثيرة وعظيمة. ومن حسن الطالع أن صفاتكم العظيمة سوف تتيح لكم إشراك المجتمع الدولي في العمل على حل هذه المشاكل.

علاوة على ذلك، يقف إلى جانبكم الأمين العام لمنظمتنا، السيد كوفي عنان، الحائز على جائزة نوبل للسلام، والذي تعدّ أعماله والتزاماته بتعزيز السلام والأمن والتنمية اليوم بمثابة حافز ومحرك للأنشطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي بصفة عامة. كما أني أثق بأن أعضاء الأمم المتحدة جميعا يقفون إلى جانبكم. ولن تدخر الكاميرون من جانبها وسعاً في دعمكم في مهمتكم السامية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد توم بوتايم، وزير الخارجية بالنيابة في جمهورية أوغندا.

السيد بوتايم (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفدي، وبالنيابة عن شعب أوغندا، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أهنئكم يا سيدي جان بينغ، وأنتم من أبناء جمهورية غابون الأفريقية الشقيقة، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. ولديّ كل الثقة في أن إدارتكم ستتجه بأعمال هذه الدورة إلى بر النجاح.

وأتوجه بالشكر للأمين العام على قيادته الممتازة، ولا سيما خلال هذه الأزمنة العصيبة بالنسبة للأمم المتحدة. وأنوه مع الارتياح بأنه يبدو بعد عام تعرضت فيه مكانة الأمم المتحدة المحورية في صون السلام والأمن الدوليين لطعن خطير أن هناك عودة إلى الأخذ بنهج متعدد الأطراف يحظى بقبول أوسع نطاقاً في حل المشاكل العالمية.

ولا يزال الإرهاب يشكل واحداً من أكبر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. فمنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تعرض آلاف الأبرياء، ومنهم النساء والأطفال، للقتل أو التشويه من جراء الأعمال الإرهابية العشوائية. وقد شهد العالم هذا العام الكثيرين من المدنيين الأبرياء يقتلون بوحشية في مذابح جماعية، وشهد الرهائن يذبحون بأشد الطرق همجية، والأطفال يشوهون بفعل الانتحاريين والجماعات الإرهابية، وذلك في أغلب الأحيان باسم قضايا ومعتقدات متطرفة ومضلّلة. وسواء كان الأمر يتعلق بالهجوم البشع الأخير على مدرسة للأطفال في مدينة بيسلان الروسية، أو بمذبحة المدنيين في بالونيونين بشمال أوغندا، فإن مقصد الإرهابيين واحد، وهو تقويض مجتمعاتنا وتقسيمها، وقلب الحكومات المنتخبة، وضرب السلام والاستقرار الدوليين في الصميم.

ويدين وفد أوغندا تلك الأعمال الإرهابية بأشد العبارات. فنحن لا نقبل أن أي قضية، مهما كانت حقيقية، تبرر التدمير العشوائي للأرواح أو الممتلكات.

ونحن في أوغندا نقاتل ضد منظمة إرهابية تعرف باسم جيش الرب للمقاومة، تتخذ من جنوب السودان قاعدة لها. وقد قتلت تلك المنظمة أو شوهت أو خطفت عشرات الألوف من الأطفال الأوغنديين في الجزء الشمالي من أوغندا. وقد أحالت أعمال النهب والتدمير التي يقوم بها هؤلاء المجرمون قرى برمتها إلى خرائب ودفعت القرويين الذين لا حول لهم ولا قوة للنزوح إلى مخيمات للمشردين داخلياً. ولا تدخر حكومة أوغندا جهداً، بتعاون من حكومة السودان، في وضع حد لتلك الحالة واستعادة السلام والاستقرار في هذه المنطقة. ونحن على ثقة بأن بقايا أولئك

الإرهابيين سيتم استئصالهم أو أسرهم في القريب العاجل. وبالرغم من صدور تشريعات بالعفو العام ومن العرض القائم بالعفو الذي أصدره رئيسنا، فلم يستجب منهم سوى عدد قليل. بيد أنه لوحظ شيء من التحسن في الإبلاغ مؤخراً.

وتعرب أوغندا عن ترحيبها بإعادة السيادة مؤخراً إلى الشعب العراقي. وندعو الأمم المتحدة بصفة خاصة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، إلى أن يفعلا كل ما بوسعهما لمساعدة الحكومة المؤقتة على إصلاح العراق وإعادة تشييد الهياكل الأساسية المادية والسياسية من أجل السماح بإجراء الانتخابات المقررة في البلد المذكور.

أما الصراع بين إسرائيل وفلسطين، وكثيراً ما تدفع إليه المواقف المتشددة، فلا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وتؤيد أوغندا خارطة الطريق بقيادة المجموعة الرباعية لتحقيق تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط. كما نؤيد إقامة دولة فلسطينية توجد جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وبعد انقضاء ما يزيد عن ٥٠ عاماً من العنف وسفك الدماء، لا بد لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيدوا النظر في موقفيهما. وينبغي لذلك التماس نُهُج خلاقة جديدة لتحقيق سلام شامل من أجل شعبيهما. ونحن في كل عام نتخذ قرارات تبقى حبراً على ورق. فالقرارات ليست حلولاً في حد ذاتها؛ وحان الوقت لننخرط بشكل بنّاء في البحث الجديّ عن حل، من أجل مستقبل البشرية والشرق الأوسط.

وإذا انتقلنا إلى منطقة البحيرات الكبرى، نلاحظ مع الارتياح التطورات الإيجابية فيما يتعلق بعمليات السلام في مختلف حالات الصراع. ففي بوروندي، جرى تعزيز الحكومة الانتقالية بموافقة كل الجماعات المتحاربة تقريباً على اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. ونهيب بالجماعات التي لا تزال خارج التسوية السلمية أن توقف عملياتها العسكرية وتنضم إلى عملية السلام. ونهنئ بعثة السلام الأفريقية بإسهامها في عملية السلام، كما نرحب بنشر أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في بوروندي. وقد تتغير مواعيد الانتخابات، ولكنها يجب أن تعقد عاجلاً أم آجلاً. ويجب أن تعمل الانتخابات، وقيام حكومة جديدة، والمقترحات الجيدة المتعلقة بمسألة التمثيل، كلها من أجل تحقيق السلام لبوروندي. لذا فإن من المهم أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة الضرورية لتوطيد دعائم السلام والاستقرار والإصلاح والتنمية في بوروندي.

ولا تزال أوغندا على التزامها بدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث جميع الأطراف في حكومة الوحدة الوطنية في كينشاسا على البقاء على التزامها باتفاق بريتوريا للسلام ومقاومة أي إغراء باستئناف العمليات القتالية. كما نهيب بمجلس الأمن أن يعزز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب الفصل السابع من الميثاق، بغية ترسيخ عملياتها في حفظ السلام. فوجود قوة تابعة للبعثة على درجة من البأس سيكون حاسماً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣) بشأن حظر الأسلحة المفروض على المليشيات، وكذا نزع سلاح كل الجماعات المتمردة المسلحة والمليشيات العاملة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسريحها وتأهيلها وإعادة توطينها وإعادة إدماجها. ومن شأن ذلك أن يقلل أيضاً، ونأمل أن يستأصل، الصدامات العرقية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يساعد على طمأنة البلدان المجاورة بشأن الأمن عبر الحدود. وقد يكون من المهم أيضاً إدراج الجماعات المشروعة الأخرى في حكومة الوحدة

الوطنية والانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تعزيز السلام. ونرى أن من المهم قبل إجراء الانتخابات الديمقراطية إيجاد توافق في الآراء تأييداً للسلام والأمن.

وترى أوغندا أنه نتيجة للمنجزات الإيجابية في عمليتي السلام في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من الضرورات الملحة عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. أما المؤتمر المقرر عقده في دار السلام، بجمهورية تترانيا المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، فسيضم مجموعة رئيسية من بلدان منطقة البحيرات الكبرى والبلدان المجاورة المتأثرة بالصراعات أو التي تصيبها عدوى الإسهام فيها.

ولتوحيد جهود السلام، نرجو أن يشرك المؤتمر الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى جميع أصحاب المصلحة في إعداد خطة عمل استراتيجية بشأن المسائل الرئيسية، بما فيها السلام والأمن الإقليميين، والتنمية، والتعمير بعد انتهاء الصراع، والتكامل الإقليمي في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن دواعي سروري أن أنوه بأن بلدان منطقة البحيرات الكبرى، بما فيها أوغندا، قد شرعت بالفعل في عملية تحضيرية للمؤتمر تشترك فيها الجماعات الشبابية والنسائية، والمنظمات غير الحكومية، ومسؤولو الحكم المحلي من جميع المناطق الحدودية. ونرى أن هذه العملية الشاملة سوف تكفل الإمساك بزمام الأمور على الصعيد الوطني والالتزام بتنفيذ توصيات المؤتمر.

ويعرب وفد أوغندا عن ترحيبه باتفاقات السلام الموقعة في الآونة الأخيرة في نيروبي بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان. ونرجو أن تؤدي تلك الاتفاقات إلى إنهاء ذلك الصراع الطويل الأمد، الذي سبب آلاماً لا توصف لشعب جنوب السودان وأدى إلى انعدام الأمن في البلدان المجاورة، وخاصة بلدي أوغندا. وبعودة السلام والاستقرار إلى جنوب السودان، نثق في أننا سوف نتمكن من وضع حد لهجمات جيش الرب للمقاومة على شعبنا في الجزء الشمالي من أوغندا.

ويشارك بلدي مشاركة نشطة في مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي تجمع بين مختلف الفصائل في الصومال على مائدة التفاوض بغية وضع حد للصراع في ذلك البلد. وننوه مع الارتياح بالتقدم المحرز حتى الآن، ونحيي شعب الصومال لتآزره على إقامة برلمان يضم جميع الفئات.

وفي عام ٢٠٠٥ سوف تحتفل الأمم المتحدة بمرور خمس سنوات على انعقاد مؤتمر قمة الألفية، الذي تعهدنا فيه بالإرادة السياسية والالتزام بعدد من أهداف الألفية الإنمائية، ومنها خفض الفقر بما نسبته ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. لذلك فإن من بواعث القلق الشديد أن ترتفع مستويات الفقر في كثير من بقاع أفريقيا بينما تواصل دخول الأفراد هبوطها وترتفع معدلات الوفاة بين الأطفال الرضع والأمهات، بينما تظل الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية دون تحقيق.

ولإحراز تقدم في الوفاء بأهداف الألفية الإنمائية وكفالة التقاسم العادل لمنافع العولمة، ينبغي للجمعية العامة أن تركز، في جملة أمور، على ما يلي: المتابعة الفعالة والتنفيذ لمختلف خطط العمل والإعلانات والاستراتيجيات المتعلقة بتوافق آراء مونتيري لتمويل التنمية، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وإعلان وبرنامج عمل بروكسل لأجل أقل البلدان تقدماً، وبرنامج عمل آلماتي للبلدان النامية غير الساحلية؛ وإعادة هيكلة نظام التجارة العالمي، وخاصة في مجال الزراعة، وأسلوب التوريد ٤ لتجارة الخدمات وزيادة منتجات التصدير ذات القيمة المضافة من

البلدان النامية، وتعبئة الموارد الكافية لمكافحة الملاريا والسل ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما يغطي الوقاية والرعاية والبحث والتطوير لكفالة تقديم أدوية أرخص سعراً وأكثر فعالية وربما لاكتشاف مصل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وبعضها البعض، بما فيه اتخاذ البلدان النامية الأكثر تقدماً تدابير لفتح أسواقها أمام المنتجات من أقل البلدان نمواً، وتقوية الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تعكس أولويات أفريقيا في التصدي لتحديات التنمية والحكم والأمن التي تواجه القارة. وسوف تشمل مجالات الدعم الحاسمة الوصول للأسواق، وتدابير تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان لأفريقية، وارتفاع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية للهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية، وكفالة مستويات مستدامة للدين، والتكامل الإقليمي، وتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على معالجة حالات الصراع وتنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

وإذ تقترب الأمم المتحدة من عيد ميلادها الستين في عام ٢٠٠٥، لم تكن ضرورة تنشيط الجمعية العامة وإعادة هيكلة مجلس الأمن في أي وقت أقوى مما هي الآن. والحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة ضرورة حتمية إذا أردنا تعزيز دور المنظمة وفعالية تعددية الأطراف في التصدي للتهديدات الشديدة الناشئة كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والإبادة الجماعية وغيرها من التحديات، من قبيل استمرار الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لذلك فإن من المناسب أن تجري في عام ٢٠٠٥ مناقشة تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ينبغي أن تعكس إعادة هيكلته ضرورة الأخذ بالديمقراطية وكفالة التمثيل الجغرافي المتوازن والمنصف. ونرى أن يخصص لأفريقيا ما لا يقل عن مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن الموسّع.

وجملة القول إن أوغندا تدعو لتقوية العمل الجماعي في مواجهة الإرهاب الدولي والدعم لبرنامج الإصلاح والتنمية بعد انتهاء الصراع في شمال أوغندا. وقد أشرنا إلى التطورات الإيجابية في منطقة البحيرات الكبرى وأكدنا أهمية عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وسلطنا الضوء على أهمية عام ٢٠٠٥، لأنه في وقت واحد عيد الميلاد الستين للأمم المتحدة والذكرى الخامسة لمؤتمر قمة الألفية، باعتباره وقتاً حاسماً للتركيز على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية وتنشيط الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها بغية تعزيز دور المنظمة وكفالة فاعلية العمل المتعدد الأطراف الجماعي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا بذلك إلى آخر المتكلمين في المناقشة هذا الصباح.

وطلب عدد من الممثلين الكلمة في ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكّر الأعضاء بأن مدة البيانات التي يُدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد تيكل (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): في الجلسة الثالثة عشرة اتهم وزير خارجية إثيوبيا حكومة إريتريا بتعريض عملية السلام للخطر لأنها رفضت الدخول في حوار مع حكومته لمناقشة تنقيح القرار النهائي الملزم الذي اتخذته لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. ولم يكن ذلك مفاجئا للإريتريين، فقد اعتادوا الآن على مثل هذه الذرائع والمعاني المزدوجة. ووزير خارجية إثيوبيا يعقد الآمال على كون المجتمع الدولي لا يعي تماما المضمون الكامل لاتفاقي الجزائر،

وولاية لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية أو قراراتها، فضلا عن القرارات العديدة لمجلس الأمن.

وفي الواقع، إن عملية السلام قد قُوضت جراء رفض حكومته للقرار النهائي والملزم للجنة، علاوة على رفضها الاستجابة للنداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن إلى بلده للامتثال لذلك القرار والتعاون مع اللجنة للتعجيل بتنفيذ عملية ترسيم الحدود، التي تمثل حجر الزاوية في اتفاقي الجزائر.

وأود أن أتطرق إلى بعض المسائل التي أثارها وزير الخارجية لتوضيحها وأيضا لدواعي تسجيل الحقيقة – الحقيقة التي ينبغي أن يدركها بقية العالم.

أولا، قال وزير الخارجية:

”لقد بات من الصعب على إثيوبيا وإريتريا أن يستكملا عملية السلام بشكل رسمي بسبب التعقيدات التي نشأت فيما يتعلق بتنفيذ بعض جوانب قرار لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية“.

وينبغي أن يكون واضحا للجميع أن التعقيد الوحيد في عملية السلام قد نشأ نتيجة رفض إثيوبيا للقرار النهائي والملزم للجنة ورفضها التعاون مع اللجنة للإسراع بعملية ترسيم الحدود، وذلك رغم العديد من قرارات مجلس الأمن والبيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وغيره.

وفي الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٠ (٢٠٠٤)، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر، فإن المجلس:

”يحث إثيوبيا على إبداء الإرادة السياسية للتأكيد مجددا على قبولها القاطع بقرار لجنة الحدود، واتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين اللجنة من ترسيم الحدود دون مزيد من التأخير“.

وفي الإعلان الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، فإن الاتحاد الأوروبي

”يحث إثيوبيا على الامتثال لقرار لجنة الحدود، حسب اتفاق الجزائر للسلام، وأن تبدي تعاونا كاملا مع لجنة الحدود في تنفيذ القرار“.

وأُذكِّر معالي وزير الخارجية أيضا بأنه في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قال هو شخصيا

”وفقا لاتفاق الجزائر للسلام، يتعين على الطرفين القبول بقرار لجنة الحدود باعتباره نهائيا وملزما، دون الحق في الاستئناف“.

وفي هذا الصدد، يؤكد الوفد الإريتري أنه ما من بديل لتنفيذ القرار النهائي والملزم للجنة الحدود، بحسن النية، لأن أي محاولة من هذا القبيل ستشكل خرقا لأحكام اتفاقي الجزائر والقانون الدولي.

ثانيا، قال وزير الخارجية إن قرارات لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية ما هي إلا ”ملاحظات“. ومرة أخرى، هذا يتعارض مع المادة ٤ (٢) من اتفاق الجزائر المبرم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، التي تخول اللجنة تعيين حدود المعاهدة الاستعمارية وترسيمها واتخاذ القرارات – وليس الملاحظات – بموجب ما هو حق وصحيح. وهو يدعي أن تنفيذ بعض جوانب ”ملاحظات“ لجنة الحدود بشأن الترسيم ليس في صالح السلام بين البلدين ولن يؤدي إلى تحقيق الهدف الرئيسي لاتفاقي الجزائر.

ويؤكد الوفد الإريتري أن السلام لا يمكن ضمانه إلا إن قام على أساس سيادة القانون، وقدسية قرارات المحكمة واحترام الميثاق. وأي ترتيبات أخرى تقوم على أساس قانون الغاب ستكون سببا جذريا للصراع وعدم الأمن وعدم الاستقرار. ومن المؤكد أن إصرار إثيوبيا على ”حوار مفتوح“ بشأن ترسيم الحدود سيؤدي إلى الصراع.

ووزير الخارجية في واقع الأمر يؤكد مرة أخرى على موقف رئيس وزرائه، الذي أعلن في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أنه ينبغي إحلال آلية بديلة محل اتفاقي الجزائر.

ثالثا، ادعى وزير الخارجية في الجلسة الثالثة عشرة أنه:

”لم يرد في كامل نص اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أي حكم يشير إلى أن أي كيان سيتولى إنفاذ قرار لمحكمة“.

ووفقا للفقرة ٣ من ديباجة ذلك الاتفاق، يؤكد الطرفان التزامهما بالاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية، الذي وقع في الجزائر العاصمة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتنص المادة ١ (٢) من نفس الاتفاق على ”أن الطرفين سوف يحترمان أحكام اتفاق وقف الأعمال العدائية وينفذانها بالكامل“.

والفقرة ١٤ من اتفاق وقف الأعمال العدائية تنص على أن:

”تلتزم منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بضمان احترام الطرفين لهذا الالتزام إلى حين تعيين الحدود المشتركة“.

كما تنص على أن يشتمل الضمان على:

”إجراءات يتخذها المجتمع الدولي إن قام أحد الطرفين أو كلاهما بانتهاك هذا الالتزام، بما في ذلك إجراءات ملائمة يتخذها مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة“.

لا شيء أوضح من ذلك. بيد أن وزير خارجية إثيوبيا اتهم إريتريا هذا الصباح ”بتضليل المجتمع الدولي“، لما في ذلك من غرابة. فمن يفعل ماذا؟ يبدو أن وزير الخارجية واثق بأن إعلان الجزاءات ”ليس واردا“ بسبب تأكيدات ربما حصل عليها من بعض الدوائر.

رابعا، قال:

”إن تحقيق السلام وتنفيذ عملية ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين هي بالدرجة الأولى مسؤولية إثيوبيا وإريتريا“.

ونحن نوافق. وإن كان الأمر بعيدا كل البعد عن حصر المسؤولية في البلدين. فالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يضمنان اتفاقي الجزائر، ويشار، عرضا، في آخر قرار لمجلس الأمن بشأن الموضوع – القرار ١٥٣١ (٢٠٠٤) – إلى أن ذلك يشمل اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/1183 و S/2000/601).

وبوصفهما ضامنين، أصبحا طرفين في المعاهدة، ولأنهما طرفان في المعاهدة، عليهما التزامات لضمان تنفيذ الاتفاقات وامتثال الطرفين لها، في جملة أمور، من خلال تطبيق الجزاءات بموجب الفصل السابع.

وطيلة الشهور الإثني عشر الأخيرة، دأبت إثيوبيا بصورة منهجية على خرق القانون الدولي وقواعد السلوك الدولي المتفق عليها. وتود إريتريا، شعبا وحكومة، أن تبلغ الجمعية العامة بأن اعتداء إثيوبيا المنفلت على سيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي، وقدسية الاتفاقات التعاهدية لن تقتصر آثاره السلبية على رفاه بلدينا وشعبينا ومنطقتنا فحسب. فالخروج على القانون فيروس معدٍ للغاية، ينتشر بسرعة كبيرة وعلى نطاق واسع، ولا تعرف عواقبه المدمرة حدودا.

إن تردد المجتمع الدولي في إنفاذ القانون الدولي يشجع إثيوبيا على التمادي في التصلب والنزعة القتالية. وعلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بالأخص، بوصفهما

ضامنين لاتفاقي الجزائر، إلى جانب الاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة، بوصفهما شاهدين، أن تتحمل قدرا أكبر من المسؤولية السياسية والأدبية. فأحكام اتفاقي الجزائر واضحة، وتقضي بفرض جزاءات على الطرف الذي لا يفي بالتزاماته. وفي الواقع، إن إثيوبيا دأبت على الإشارة إلى هذا الحكم بصورة متكررة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرجو المعذرة لاضطراري إلى مقاطعة ممثل إريتريا، فقد تجاوز الآن مدة الدقائق العشر. وأرجوه أن يختتم بيانه.

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): كان الضوء أخضر، وأنا ملتزم بالضوء الأخضر.

على أي حال، أنا قد وصلت إلى الجزء الختامي من بياني. فالتزام إريتريا بالسلام واضح وغير مشروط. ومنذ بدء الصراع، لم تدخر الحكومة الإريترية وسعا من أجل تسوية كل المسائل المثيرة للخلاف بالوسائل السلمية – بما في ذلك مسألة تحديد موقع قرية بادمي، التي كانت سببا للحرب – من خلال الحوار أو آلية قانونية. وحكومة إثيوبيا ترفض حتى النظر في أي مبادرة من هذا القبيل. والإريتريون ما زالوا يلتزمون بالسلام، السلام مع العدل، السلام القائم على سيادة القانون وقرار هيئة التحكيم. ونحن لم نهدد البتة، ولا نهدد الآن، ولم نُلوح بالأسلحة بغية ابتزاز المجتمع الدولي لاتخاذ سياسات استرضائية. إننا نحرص طوال الوقت على الالتزام بكلمتنا والوفاء بتعهداتنا. وسوف نواظب على ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد كومار (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يستميحكم عذرا في أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد، وخاصة فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وفد فانواتو في وقت سابق.

أشار وفد فانواتو في بيانه السابق، مرة أخرى وبصورة غير صحيحة، إلى مركز بابوا الغربية، التي هي جزء لا يتجزأ من جمهورية إندونيسيا بلا منازع. فالمركز القانوني لإقليم بابوا الغربية تم حسمه واعترف به المجتمع الدولي منذ عقود خلت. ومن واجبنا المشترك حقا أن نحترم قرار الجمعية العامة باستمرار، عوضا عن التشكيك في ما ليس فيه شك. وعليه، فإن وفدي يرفض بشدة ما أشار إليه وفد فانواتو.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.